



قياس أثر القيمة المعلوماتية لأموال المراجعة الرئيسية على معاملات الأطراف ذات العلاقة: أدلة تجريبية من التقارير السردية للشركات المدرجة في البورصة المصرية

إعداد

د. هاني عبد الرحمن السيد عبد العزيز د. مصطفى إبراهيم الفقي

مدرس بقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة دمياط مدرس بقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة

m_i_elfeky@mans.edu.eg

hanyabdelrahman@du.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الخامس - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

عبد العزيز، هاني عبد الرحمن السيد؛ الفقي، مصطفى إبراهيم (٢٠٢٤). قياس أثر القيمة المعلوماتية لأموال المراجعة الرئيسية على معاملات الأطراف ذات العلاقة: أدلة تجريبية من التقارير السردية للشركات المدرجة في البورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٥(٢) ج ٢، ٨٧٥-٩٣١.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

قياس أثر القيمة المعلوماتية لأموال المراجعة الرئيسية على معاملات الأطراف ذات العلاقة:

أدلة تجريبية من التقارير السردية للشركات المدرجة في البورصة المصرية

د. هاني عبد الرحمن السيد عبد العزيز؛ د. مصطفى إبراهيم الفقي

المخلص:

استهدفت الدراسة الحالية قياس أثر القيمة المعلوماتية لأموال المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على معاملات الأطراف ذات العلاقة للشركات المدرجة في البورصة المصرية، ولقد تناول الإطار النظري للدراسة التقارير السردية من منظور محاسبي، وللإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في ضوء المعايير المرتبطة، افتراضات معاملة الأطراف ذات العلاقة: من منظور الأدبيات المحاسبية، ثم اشتقاق الفروض البحثية في ضوء الأدبيات السابقة، وبلغت عينة الدراسة ٩٢ شركة بإجمالي ٤٥٨ مشاهدة خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢، ولقد توصلت الدراسة لعدة نتائج يتمثل أهمها في وجود تأثير عكسي معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على المخاطر الكامنة للمراجعة، ووجود تأثير طردي معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على مستوى عدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية، بالإضافة إلى وجود تأثير عكسي معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على قيمة الشركة.

الكلمات الدالة: الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، معاملات الأطراف ذات العلاقة، التقارير السردية.

١ - المقدمة

تعتبر القوائم المالية وسيلة الاتصال الرئيسية بين الشركات، فهي توفر عناصر للإفصاحات المحاسبية الكمية والنوعية، والتي تعد مفيدة من الناحية النظرية لاتخاذ القرار، ويجعل تعقيد اللغة التوضيحية المستخدمة في الإفصاحات السردية استخلاص المعلومات المحاسبية أكثر صعوبة، ولهذا يستخدمه المديرين لتضليل المعلومات عندما يكون الأداء ضعيفاً، ومن ثم يعد تحليل الإفصاحات المحاسبية السردية أمراً مهماً لتوضيح ما إذا كان المدير يرسل معلومات أكثر تعقيداً عمداً لتغيير تصورات قراءة القوائم المالية (De Souza, et al., 2019).

حيث تحتوي التقارير السردية على معلومات نوعية ومستقبلية مهمة تتجاوز البيانات المالية والملاحظات على الحسابات لإبراز صورة كاملة عن وضع الشركة، وتحاول التقارير السردية معالجة الجوانب والأحداث التي يصعب قياسها كمياً وتحقيق الدخل منها كمخاطر الأعمال، والتوقعات المستقبلية، وعدم التأكد الاقتصادي، استراتيجيات الأعمال، إدارة المخاطر، المسؤولية الاجتماعية للشركات، ممارسات الحوكمة، أداء الشركة ضد المخاطر والأهداف التشغيلية غير المالية، وقد ظهرت التقارير السردية لتقديم تقييم عادل عن أداء الشركة وتوقعاتها مما يقلل من مشاكل عدم تماثل المعلومات ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية (Kharuddin, et al., 2022).

كما تؤثر الإفصاحات على المساهمين والمحللين، بالإضافة إلى مختلف أصحاب المصلحة في الشركة، فقد تؤثر الإفصاحات عن ضعف الرقابة الداخلية سلباً على تصورات العملاء لقدرة الشركات وحوافزها للوفاء بالتزاماتها الضمنية تجاه العملاء، وبالتالي يكون العملاء أقل رغبة في الشراء من هذه الشركات، وأوضحت دراسة (Briem, & Wald, 2018) أن الشركات تستجيب للمضغوط القسرية من قبل المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين كالمنظمات غير الحكومية والعملاء من خلال الحصول على تأكيدات خارجية لتقاريرهم السردية، وذلك لأنها تزيد من مصداقية وموثوقية المعلومات غير المالية التي يتم الإفصاح عنها.

ومن هنا يأتي دور المراجع في الإفصاح عن أي مخالفة في النظام المحاسبي للعميل، وهذا بدوره لا يمكن تحقيقه دون الإفصاح عن معلومات كافية عن أداء الشركة، ولذلك يمكن أن ترتبط جودة عملية المراجعة بمفهوم الإفصاح السردية، ويرجع ذلك إلى فوائد التأكيد المتوقع أن تقدمه جودة مراجعة عالية للمعلومات المفصح عنها من قبل الشركة (Abozaid, et al., 2020).

حيث ينقل تقرير المراجعة للمستثمرين رأي المراجع حول ما إذا كانت القوائم المالية للشركة معدة وفقاً للمعايير المحاسبية وخالية من الأخطاء الجوهرية، ولكن في الآونة الأخيرة تم انتقاد شكل تقرير المراجعة ومحتواه وقيمه بالنسبة للمستثمرين على نطاق واسع، وذلك لاستخدام المراجعين لغة موحدة للغاية، ولعدم شرحهم لكيفية توصلهم إلى الرأي المقدم في تقرير المراجعة، وعدم التواصل بشكل كاف مع الأشخاص الذين ينبغي عليهم حماية مصالحهم - المساهمين والمستثمرين المحتملين، ولا يمكن أيضاً النظر إلى عمليات المراجعة على أنها مجرد شهادة بعدم وجود أخطاء أو أخطاء ذات صلة في البيانات المحاسبية، ولكن ينبغي أن تعكس مدي تعبير التقارير المالية عن وضع الشركة اقتصادياً (Alves Júnior, & Galdi, 2019).

وأوضحت دراسة (Li, & Luo, 2023) احتمالية أن تتلقى جميع الشركات العامة تقريباً آراء غير متحفظة، ولهذا تم انتقاد تقارير المراجعة التقليدية والموحدة لكونها غير مفيدة، وهذا بسبب التشكيك في التنسيق التقليدي لنجاح أو فشل لتقرير المراجعة بسبب انخفاض درجة المعلومات التي ينقلها هذا النموذج الموحد، وقد لا يقرأ مستخدمي التقارير المالية تقرير المراجعة بالكامل لأنهم يجدون أن التقارير ذات قيمة اتصال قليلة، ولهذا طالبوا مستخدمي المعلومات المالية بإجراء تعديلات كبيرة من أجل تغطية الجوانب الإضافية.

١/١ مشكلة البحث

تم إجراء العديد من التغييرات الملحوظة في جميع أنحاء العالم على شكل ومحتوى تقرير المراجعة، وبسبب سلسلة من الفضائح المحاسبية، والنقاش المستمر حول فجوة التوقعات إلى هذا التحول الذي تشنت الحاجة إليه، لذا قام واضعو المعايير والمنظمون في جميع أنحاء العالم بتغيير معايير إعداد تقارير المراجعة الخاصة بهم لمطالبة المراجعين بالإفصاح عن مزيد من المعلومات حول المشكلات المعقدة أو الصعبة التي يواجهونها أثناء عملية المراجعة، الأمر الذي تطلب من المراجعين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (FRC, 2013; IAASB, 2015; PCAOB, 2013; Li, & Luo, 2023).

كما تم تقديم متطلبات مماثلة من قبل مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي (IAASB)، ثم أصدر مجلس معايير المراجعة الدولية معياراً دولياً جديداً للمراجعة، وهو معيار المراجعة الدولي (ISA 701) الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجع المستقل، والذي يتطلب من الشركات المدرجة الإفصاح عن الجوانب الهامة التي تحدث في عملية المراجعة، والتي تكون فعالة لفترة عملية مراجعة التقارير المالية، وهذا بهدف توفير معلومات إضافية لمستخدمي التقارير المالية لمساعدتهم في فهم المنشأة وتعزيز القيمة التواصلية لتقرير المراجعة (Zhai, et al., 2021; Rahaman, et al., 2023; Küster, 2024).

حيث يقوم معيار المراجعة الدولي (ISA 701) على عدة مبادئ لتحديد أمور المراجعة الرئيسية منها أن يتم اختيار أمور المراجعة الرئيسية من الأمور التي يتم التواصل بها مع المكلفين بالحوكمة، وعند تقييم ما إذا كانت المسألة التي تم الإفصاح عنها إلى مجلس الإدارة هي أيضاً أمور المراجعة الرئيسية، ثم يجب أن يأخذ المراجع في الاعتبار (١) خطر التحريف الهام، (٢) ما إذا كانت هناك تقديرات وأحكام مهمة أم لا، و (٣) أي أحداث ومعاملات مهمة لها تأثير حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويتم بعد ذلك وصف أساليب أمور المراجعة الرئيسية التي تم تحديدها لهذه العملية، وفي قسم منفصل من تقرير المراجع يتضمن ذلك شرحاً لسبب أهمية كل أمر في تنفيذ عملية المراجعة وكيفية معالجتها، ومع ذلك إذا لم يكن هناك أمور المراجعة الرئيسية للإفصاح عنها، فيجب أيضاً ذكر ذلك بوضوح في تقرير المراجعة (Ecim, et al., 2023; Küster, 2024).

ويعتقد مجلس معايير المراجعة الدولية أن مثل هذه الإفصاحات ستنسح شفافية المراجعة، كما توفر حافز للمستخدمين للتركيز على المسائل الخاضعة لاهتمام كبير من المراجعين والإدارة، وتحسن أيضاً الاتصالات بين شركة المراجعة ومجلس الإدارة، ومن خلال زيادة اهتمام المراجع بالمسائل التي سيتم إفصاح عنها سيتم تعزيز قدر أكبر من الشك المهني من قبل المراجع (Hu, et al., 2023).

فقد تستخدم الشركات معاملة الأطراف ذات العلاقة لإدارة الأرباح الانتهازية، وقد تستخدم الشركة الأم قروض الأطراف ذات العلاقة لاستغلال موارد الشركات التابعة، وقد تستخدم معاملة الأطراف ذات العلاقة في التلاعب بالمستحقات (Rasheed & Hawaldar, 2021)، لذا يعد معيار تعزيز تقارير المراجع خطوة مهمة إلى الأمام في توفير معلومات مفيدة وذات صلة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين عن معاملات الأطراف ذات العلاقة، حيث يقدم المراجعون الآن معلومات إضافية حول عملية المراجعة، والتي تحظى بتقدير كبير من قبل المستخدمين، لذا يجب أن تسلط أمور المراجعة الرئيسية الضوء على المجالات الرئيسية في عملية المراجعة لجذب انتباه المستخدمين، وتحسين التواصل مع الإدارة وأصحاب المصلحة وتجديد تركيز المراجع على عملية تقييم المخاطر والاستجابة لها في قلب ممارسة المراجعة المعاصرة (Ecim, et al., 2023).

ويعتبر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية مهم بشكل خاص لمستخدمي التقارير المالية لأنه جزء من تقرير المراجعة المستقل الذي يتم تقديمه بشكل منفصل عن القوائم المالية، بالإضافة إلى أنه يركز على مشكلات إعداد التقارير المالية (أي القياس والإفصاح) لمستخدمي التقارير المالية، حيث يلفت الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية الانتباه إلى حقيقة أن حساباً أو إفصاحاً معيناً يصعب مراجعته كمعاملة الأطراف ذات العلاقة لأنه يتضمن قيام المراجع بإصدار أحكام ذاتية حول مدى ملاءمة قرارات إعداد التقارير الخاصة بالإدارة، والتي غالباً ما تحتوي على عدم التأكد في القياس (Kachelmeier et al. 2020; PCAOB 2017).

واستناداً لما سبق تستهدف الدراسة قياس أثر القيمة المعلوماتية لأموال المراجعة الرئيسية على معاملة الأطراف ذات العلاقة وذلك من خلال أدلة تجريبية من التقارير السردية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية، ويمكن توضيح هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

١. قياس أثر القيمة المعلوماتية لأموال المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية علي المخاطر الكامنة لعملية المراجعة.
٢. تقييم العلاقة بين القيمة المعلوماتية لأموال المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية وعدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية.
٣. قياس أثر القيمة المعلوماتية لأموال المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية علي قيمة الشركة.

٢/١ أهمية البحث

يستمد البحث أهميته العلمية من تناوله لأحد الاتجاهات الحديثة في مجال المحاسبة والمراجعة وهو الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، بالإضافة إلي ندرة الدراسات المحاسبية في البيئة المصرية التي تناولت أثر القيمة المعلوماتية لأموال المراجعة الرئيسية علي معاملات الأطراف ذات العلاقة في ضوء التقارير السردية، بينما تتمثل الأهمية العملية في دراسة وتحليل المحتوي المعلوماتي لكل من التقارير السردية وتقرير المراجعة المعدل وما يوفره تلك المحتوي من معلومات تساعدهم علي معرفة مدي شفافية المديرين في الإفصاح عن معاملة الأطراف ذات العلاقة بالتقارير السردية، وهذا نظراً لأهميتها حيث أثبتت الأدبيات المحاسبية تسببها في الأزمة المالية لبعض الشركات من خلال تلاعب الإدارة وممارستها لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ومن ثم تدعم القيمة المعلوماتية مستخدمي التقارير وأصحاب المصلحة في اتخاذ قراراتهم، وبالتالي تزيد من قدرتهم علي التنبؤ بالأداء المستقبلي واتخاذ القرارات السليمة.

٣/١ مجال البحث

يقتصر البحث على معرفة أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية علي معاملات الأطراف ذات العلاقة وذلك من خلال أدلة تجريبية من التقارير السردية للشركات، ويتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٢، وتبلغ العينة النهائية للدراسة ٩٢ شركة والتي أسفرت عن تسجيل عدد ٥٥٢ مشاهدة (٩٢ شركة × ٦ سنوات)، وباستبعاد عدد ٥٨ مشاهدة ذات قيم مفقودة، وعدد ٣٦ مشاهدة ذات قيم شاذة ومنطرفة، تصبح العينة النهائية للدراسة ٤٥٨ مشاهدة.

٤/١ خطة البحث

يتم تنظيم ما تبقى من الدراسة من خلال ثلاث محاور يستعرض فيها المحور الثاني الإطار النظري للبحث واشتقاق الفروض من خلال تناوله للتقارير السردية من منظور محاسبي، وللإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في ضوء المعايير المرتبطة، افتراضات معاملة الأطراف ذات العلاقة من منظور الأدبيات المحاسبية، ثم اشتقاق الفروض البحثية في ضوء الأدبيات السابقة، أما المحور الثالث يتناول الدراسة التطبيقية، بينما يتناول المحور الرابع أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحثان والبحوث المستقبلية.

٢- الإطار النظري واشتقاق الفروض البحثية

١/٢ التقارير السردية من منظور محاسبي:

توسعت ممارسات إعداد التقارير في الشركات بالآونة الأخيرة خاصةً بعد فضائح الشركات المحاسبية كشركة Enron و WorldCom و Global Crossing وغيرها ، فلقد ترتب علي هذه الفضائح تأكيد واضعو السياسات المحاسبية والأكاديميون على أهمية جودة التقارير المالية وضرورة أن تشمل بشكل متزايد الأقسام السردية والوثائق التي تعرض وتناقش الأداء المالي وغير المالي، ومن الأمثلة على ذلك مناقشة الإدارة وتحليلها للظروف المالية ونتائج العمليات (MD&A) ، والذي تم طلبه لأول مرة في الولايات المتحدة من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصات في عام ١٩٦٨ (Michelon, et al., 2022; Garefalakis , et al, 2020).

فقد تم إدخال هذه السياسات والإرشادات لإعداد التقارير السردية كجزء من محاولة تعزيز نماذج إعداد تقارير الشركات وإلقاء الضوء على عمليات الشركة، وتم تنفيذ مثل هذه التغييرات التنظيمية من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصة في عام ٢٠٠١، والتي طالبت بمناقشة السياسات المحاسبية الهامة في تقرير الإدارة ، وفي عام ٢٠٠٣ أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصة المزيد من المبادئ التوجيهية التي ركزت على تحديد ومناقشة مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)، بما في ذلك مؤشرات الأداء غير المالي، والتي يستخدمها مديرو الشركات لأغراض صنع القرار والتي من شأنها أن توفر مادة مهمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين (Garefalakis, et al ., 2020).

كما أدت التحديات البيئية والاجتماعية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية والتي تواجهها بيئة الأعمال في الآونة الأخيرة إلي زيادة اهتمام الشركات بقضايا المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والدليل علي ذلك زيادة النشاط التنظيمي المتعلق بالإفصاح عن المسائل البيئية والاجتماعية ، فإن معظم هذه المبادرات التنظيمية تترك تقديراً إدارياً كبيراً فيما يتعلق بالمحتوى الفعلي لمثل هذه الإفصاحات، ولهذا ظهرت التقارير السردية بغرض توفير معلومات عميقة وشاملة عن أعمال الشركة للمستثمرين المحتملين بهدف فهم بيئتهم ومعرفة وضع الشركة الحقيقي في السوق المالي أيضاً (Michelon, et al., 2022).

حيث تعرف التقارير السردية بالتقارير التي تتضمن معلومات نوعية يمكن من خلالها معرفة أهداف الشركة واستراتيجيتها، بالإضافة إلي كونها توفر معلومات عن أداء الشركة، كما تحتوي علي معلومات كمية تغطي جميع الجوانب التي لا تظهر بالقوائم المالية، لذا يمكن التعبير عنها بجميع محتوى التقارير السنوية الصادرة عن الشركات بخلاف القوائم المالية والإيضاحات المتممة وتقرير المراجع (بيومي، ٢٠٢٠).

بينما تناولتها دراسة (الشيخ، ٢٠٢٢؛ Rahman, 2024) على أنها داعمة لقرارات الاستثمار فهي تمد أصحاب المصلحة بالمعلومات والتفسيرات الإضافية عن الشركة كما توضح استراتيجياتها وأهدافها المستقبلية، ولهذا يعتبر الإفصاح السردية حلقة وصل بين الشركة والمساهمين لأنه يوفر لهم مجموعة من المعلومات بخلاف المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، وتعد هذه المعلومات ذات أهمية ويمكن الاعتماد عليها من قبل المساهمين والمستثمرين.

كما قدمت دراسة (Michelon, et al., 2022) تعريف للتقارير السردية علي أنها المعلومات المصاحبة للقوائم المالية كجزء من التقارير المالية للشركة، والتي توضح الاتجاهات والعوامل الرئيسية الكامنة وراء تطور وأداء وموقع أعمال الشركة خلال الفترة التي تغطيها التقارير المالية، كما تشرح تلك التقارير الاتجاهات والعوامل الرئيسية التي من الممكن أن تؤثر على تطور الشركة وأدائها ونموها المستقبلي، ولهذا يمكن اعتبارها أداة اتصال مهمة للمديرين والإدارة نظراً لكونها تسمح لهم بمشاركة وجهات نظرهم حول أداء الشركة ومركزها وتقديمها خلال الفترة المالية كتكملة للمعلومات المقدمة في القوائم المالية، ومع ذلك، فإن إطار تعليقات الإدارة طوعي ويترك للشركات مجالاً كبيراً لتقدير المعلومات التي تقدمها وكيفية الإفصاح عنها.

لذا تعتبر المعلومات السردية إحدى قنوات الإفصاح الرئيسية التي تلي احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات، كتفسير المعلومات المالية، ومناقشات الإدارة، والوعي بالمخاطر الحالية والمستقبلية المحيطة بالشركة، والاستراتيجية، والحوكمة، والمسؤولية الاجتماعية. وبالتالي، يمكن وصف الإفصاح السردية بأنه مكمل للمعلومات المالية الواردة في التقارير المالية (Abozaid, et al., 2020). ويتضح من ذلك أن التقارير السردية تحتوي علي مجموعة من التقارير التي يتم استخدامها لمعرفة المعلومات اللازمة عن الشركة، وذلك نظراً لعدم كفاية البيانات الواردة بالقوائم المالية علي تلبية احتياجات أصحاب المصلحة، وتتضمن تلك التقارير: تقارير الإدارة، تقارير الاستدامة، التقارير البيئية والحوكمة، تقارير عن المسؤولية الاجتماعية، التقارير الاستراتيجية، وتقارير عن المخاطر (Garefalakis, et al., 2020).

ويتضح مما سبق أن التقارير السردية تحتوي على معلومات كمية ونوعية يمكن للمستثمرين الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، فنظراً للمرونة ومساحة التقدير، فإن الإفصاحات النوعية تكمل البيانات الكمية التي يمكن استخدامها لتوصيل رسائل المديرين إلى أصحاب المصلحة، حيث يستخدم المديرين الإفصاحات الاختيارية من أجل موازنة توقعات المستثمرين للأرباح المستقبلية مع تقييم الإدارة.

ويتطلب تحديد جودة التقارير السردية التفكير في الغرض من تقارير الشركات المتمثل في التقييم والإشراف والمساءلة، فعلى الرغم من أن المعلومات المالية تعد عنصراً أساسياً في أدوار التقييم والإشراف، فإن التقارير السردية تساعد المستثمرين أيضاً على تقييم القيمة المستقبلية للاستثمار، كما تسمح لهم بمراقبة استخدام رأس المال، ومن منظور المساءلة يتمثل الأطراف المستفيدة من التقارير السردية في مجموعات أصحاب المصلحة الأوسع باعتبارها المخاطبين الرئيسيين الذين يجب أن تخضع الشركة للمساءلة أمامهم، حيث تعرف المساءلة بأنها واجب تقديم وصف للإجراءات التي تعتبر الشركة مسؤولة عنها في نظر جميع أصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، ترتبط جودة إعداد التقارير بقدرتها على أداء دور المساءلة تجاه المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين (Elshandidy, et al., 2018; Rahman, 2024).

وبما أن مصالح أصحاب المصلحة ليست بالضرورة مالية فقط، فإن الآثار المترتبة على اعتماد منظور المساءلة هي أن نطاق الإفصاح يشمل المعلومات غير المالية أيضاً، فقد تشمل وجهات نظر التقييم والإشراف التقارير غير المالية أيضاً، ولكنها تركز على التقارير المالية مع المستثمرين كمستخدمين، ومن ثم فإن نطاق التقارير السردية تتضمن أيضاً أشكالاً أخرى من المعلومات غير

المالية مثل المخاطر، رأس المال الفكري، والحوكمة، وتغير المناخ (Atkins, & Maroun, 2018).

حيث تهدف التقارير السردية إلى تقديم وتفسير المعلومات غير المالية التي لا يمكن الاعتراف بها بالقوائم المالية، كما تفسر تلك التقارير الأداء المالي للشركات ووضعه في سياقه وتقييمه من خلال تفسير وتحليل المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية، وتوفير معلومات عن مؤشرات الأداء الحالي والمستقبلي أيضاً مما يمكن أصحاب المصلحة من اتخاذ القرار بصورة أكثر دقة وموضوعية، بالإضافة إلى دورها في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة نظراً لما توفره من معلومات عن كافة الأمور المتعلقة بالشركة للأطراف الخارجية، ومن ثم ساهمت في حل مشكلة تعقيد القوائم المالية عن طريق توفير المعلومات والتفسيرات بطريقة سهلة ومفهومة، كما هدفت التقارير السردية إلى توفير المزيد من الدعم للمستثمرين وأصحاب المصلحة عن طريق توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار بغرض تحقيق المكاسب وتخفيض تكلفة رأس المال وزيادة قيمة الشركة (بيومي، ٢٠٢٠).

كما تعمل التقارير السردية على توفير معلومات مهمة تمكن مستخدمي التقارير المالية من إدخال متغيرات ومؤشرات جديدة في عملية اتخاذ القرار، تحسين مستوى الإفصاح عن البيانات غير المالية وجعله يتسم بالشفافية بهدف مساعدة مستخدمي التقارير المالية، كما تهدف التقارير السردية إلى تقليل الفجوة المعلوماتية الحاصلة بين معدي التقارير المالية ومستخدميها، فهي تهتم بتقديم معلومات أكثر وضوحاً لأصحاب المصلحة عن المعلومات المقدمة من القوائم المالية (Michelon, et al., 2022).

لذا تكمن أهمية المعلومات السردية الواردة في استخدام هذه المعلومات لوضع سياق للبيانات المحاسبية وإضافة معنى لها، فبالنسبة للمستثمرين المحترفين تشكل تلك المعلومات مصدراً مهماً للغاية للمعلومات المتعلقة بالشركات، كما يهتم المحللون بنفس القدر بالمعلومات الواردة في التقارير السردية وذلك لأنها تمكنهم من تحسين دقة توقعاتهم، فهي توفر المزيد من المعلومات المستقبلية والمزيد من المعلومات المتعلقة بالهيكل الداخلي، ويتضح من ذلك أن التقارير السردية عالية الجودة المتعلقة بالأداء المالي تقلل من عدم تماثل المعلومات التي يواجهها المشاركون في السوق، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحسين سيولة سوق الأوراق المالية (Adams, et al., 2020; Elshandidy, et al., 2018).

حيث أظهرت دراسة (Elmarzouky, et al., 2022) أن التقارير السردية عبارة عن قناة الاتصال الأكثر شيوعاً للإدارة مع أصحاب المصلحة، وأفاد بنك إنجلترا المركزي في عام ٢٠١٧ أن حوالي ٩٠٪ من المعلومات المالية تم استخلاصها من الأقسام السردية بدلاً من القوائم المالية، ولذلك ينبغي تحليل الأقسام السردية في التقارير السنوية بدلاً من التركيز فقط على القوائم المالية أو البيانات الكمية المقدمة من الإدارة.

كما أوضحت دراسة (الشيخ، ٢٠٢٢) أن أهمية التقارير السردية بالنسبة لأصحاب المصلحة ومستخدمي التقارير سواء الداخليين والخارجيين تكمن في معالجة القصور الموجودة بمحتوي القوائم المالية التقليدية نظراً لعدم عرضها للمعلومات غير المالية، حيث يوفر الإفصاح السردية المعلومات بشكل واضح في التقارير المتكاملة، كما توفر تلك التقارير معلومات تفيد تلك الأطراف في تقييم

أصول الشركة وقيمتها المستقبلية، وهذا بدوره يساعدهم في صنع القرارات المالية عن رأس المال الطبيعي والاجتماعي.

وبالرغم من أهمية التقارير السردية إلا أنها قد تواجه بعض التحديات وهذا ما أكد عليه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حين قام بتقديم مقترحات لتجنب الإفصاحات المبالغية وغير المرتبطة بأنشطة الشركة والتي تؤثر بالسلب على قرارات المستثمرين، فقد تفنقر الإفصاحات السردية للقدرة المعلوماتية نظراً لحرية الإدارة في اختيار محتوى الإفصاح السردية حيث تفضل الإدارة استخدام إفصاحات السنوات السابقة كإفصاحات مستقبلية لكي توفر التكاليف المرتبطة بالتنبؤات المستقبلية، بالإضافة إلى صعوبة إخضاع الإفصاحات السردية لعملية المراجعة مما يعطي الحرية للشركة في الإفصاح عن معلومات غير مرتبطة بعمليات الشركة (Michelon, et al., 2022).

٢/٢ الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في ضوء المعايير المرتبطة

ترتب على الأزمة المالية العالمية وفشائح الشركات المحاسبية الضخمة الإضرار بسمعة مهنة المراجعة في العقدين الماضيين، ونتيجة لذلك دعا مجتمع الاستثمار إلى الحصول على مزيد من المعلومات من المراجعين للحصول على رؤى أكبر حول عملية المراجعة (Zhai, et al., 2021)، واستجابة لدعوات المطالبة بقدر أكبر من الشفافية، نفذت الهيئات التنظيمية لمهنة المراجعة موجة من إصلاحات لتقارير المراجعة وذلك بهدف توفير المزيد من المعلومات أيضاً، حيث أنشأت فرنسا مبررات التقييمات (Justifications of Assessments (JOAs) في عام ٢٠٠٣؛ وقامت المملكة المتحدة بمراجعة معيارها الدولي للمراجعة (ISA 700) في عام ٢٠١٣؛ وقام مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي بتنفيذ أمور المراجعة الرئيسية (KAMs) في عام ٢٠١٦؛ وطالب مجلس مراقبة حسابات الشركات العامة (PCAOB) بأمر المراجعة الجوهرية في عام ٢٠١٧ (Klevak, et al., 2023).

حيث طالبت عمليات JOAs من المراجعين تضمين أي معلومات مهمة لفهم القوائم المالية، بينما طالب معيار المراجعة الدولي المعدل (ISA 700) بقائمة لمخاطر الأخطاء الجوهرية التي تعتبر مهمة بالنسبة لعملية المراجعة، وافترض المعيار أن فقرة أمور المراجعة الرئيسية عبارة عن طريقة للتوصيل أي أمور مفيدة للمراجعة والتي يتم الإفصاح عنها إلى المسؤولين عن الحوكمة (Klevak, et al., 2023).

وفي عام ٢٠١٣ أصدر مجلس التقارير المالية في المملكة المتحدة (FRC) المعيار الدولي للمراجعة (المملكة المتحدة وأيرلندا) رقم (700)، والذي يتطلب من المراجعين الإفصاح عن مخاطر الأخطاء الجوهرية التي لها تأثير كبير على استراتيجية المراجعة الشاملة، وتخصيص الموارد في المراجعة، وتوجيه الجهود فريق العمل، وألزم المعيار المراجعين أيضاً بالإفصاح عن شرح لكيفية تطبيق المراجع لمفهوم الأهمية النسبية في تخطيط وتنفيذ المراجعة، وطلب المجلس من الشركات المدرجة في المملكة المتحدة الإفصاح عن المخاطر الرئيسية في عملية المراجعة والتواصل حول كيفية معالجتها في شكل تقارير مراجعة معززة (Liao, et al., 2023).

كما أصدر مجلس معايير التأكيد (IAASB) معياراً مشابهاً لإعداد تقارير المراجعة في عام ٢٠١٦، وهو معيار المراجعة الدولي (ISA 701) الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجع المستقل، ويتطلب هذا المعيار من المراجعين تقديم معلومات مراجعة إضافية حول الأمور الأكثر أهمية أثناء عملية المراجعة من خلال توسيع محتوى تقرير المراجعة ليشمل قسماً يسمى

أمور المراجعة الرئيسية، والذي يناقش المسائل ذات المخاطر العالية للأخطاء الجوهرية والأحكام الإدارية الهامة والأحداث أو المعاملات الهامة في عملية المراجعة (Baatwah, et al., 2022) وذلك وفقاً للحكم المهني للمراجع، كما طالب المعيار المراجع بوصف الاستجابة أو المنهج الأكثر صلة الذي تم اتباعه لمعالجة أمور المراجعة الرئيسية المحددة.

حيث تعرف أمور المراجعة الرئيسية بأنها الأمور ذات الأهمية القصوى في عملية مراجعة التقارير المالية الحالية بناءً على الحكم المهني للمراجع، فعند تحديد ما إذا كانت المسألة حرجة وتتطلب الإفصاح عنها باعتبارها أمور المراجعة الرئيسية، ولذلك يحتاج المراجعون إلى مراعاة ثلاثة عوامل: (١) المجالات التي يكون فيها خطر التحريف الجوهرية أعلى وتم مواجهتها أثناء المراجعة، (٢) أحكام المراجعة الهامة المتعلقة بالمجالات التي تحتوي على الأحكام والتقييمات الهامة في التقارير المالية، (٣) تأثير المعاملات أو الأحداث الرئيسية في الفترة الحالية عند الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وهذا يتطلب من المراجعين تضمين قسم منفصل في تقرير المراجعة، مع أمور المراجعة الرئيسية كعنوان، واستخدام العناوين الفرعية المناسبة لوصف كل أمور المراجعة الرئيسية مع تطبيق مستوى كبير من الأحكام المهنية والاستقلالية (Liao, et al., 2023).

كما تناولتها دراسة (Küster, 2024) على أنها تلك الأمور التي تستعين بالحكم المهني للمراجع وتكون ذات أهمية كبيرة في مراجعة التقارير المالية للفترة الحالية، وهي تتضمن عادة مجالات ذات مخاطر أعلى في التقارير المالية، مثل الأحكام المهمة والمحاسبة التقديرات والأحداث أو المعاملات الهامة، والأهم من ذلك أن أمور المراجعة الرئيسية لا تهدف إلى استبدال المعلومات الأصلية المقدمة من العميل أو آراء المراجعين المعدلة، بل هي عبارة عن إفصاحات حول موضوعات مختارة تهدف إلى مساعدة المستخدمين على فهم أفضل لمخاطر التقارير المالية الخاصة بالعميل والأحكام وعمل المراجع.

كما يتطلب تحديد أمور المراجعة الرئيسية والإفصاح عنها من المراجع تطبيق مستوى كبير من الأحكام المهنية والاستقلالية، ولهذا أكدت دراسة (Wilson, 2021) على أن الاستقلالية أصبحت عاملاً مهماً في معالجة أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجعة الموسع، ويحتاج المراجعون حقاً إليها لتوصيل الرسائل الصعبة إلى لجنة المراجعة، حيث يتم تقييم عمليات المراجعة من خلال قدرتها على توفير تأكيد مستقل لمصادقية المعلومات المحاسبية وهي ذات أهمية كبيرة لتقليل مشاكل الوكالة، ومع ذلك أدت موجات المخالفات المحاسبية إلى تساؤلات بشأن استقلالية مراجعي الحسابات، وقد أثبتت هذه التساؤلات بسبب إفلاس الشركات التي اشتهرت في السوق، مثل شركة إنرون وشركة Parmalat، ويعتبر المراجعون المستقلون "الأوصياء" على أسواق الأوراق المالية العامة، وبالتالي هناك حاجة إلى استقلال المراجع نظراً لأن التأثير يرتبط بشكل مباشر بجودة المراجعة (Alves Júnior, & Galdi, 2019).

ونظراً لكون المراجع يلعب دوراً مهماً في الحد من عدم تماثل المعلومات بين الوكلاء داخل الشركات وخارجها، خاصة فيما يتعلق بموثوقية المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها الشركات، وذلك وفقاً لأهداف المراجعة المستقلة المتمثلة في تقليل عدم تماثل المعلومات، وتقليل تضارب المصالح، وخفض تكاليف الوكالة، مما يؤدي إلى زيادة موثوقية البيانات المحاسبية من أجل تحسين المعلومات في عملية حوكمة الشركات، ولهذا يعتبر تقرير المراجعة الآلية الرئيسية المستخدمة لاتصالات المراجع مع وكلاء السوق والذي تم الإفصاح عنه مع التقارير المالية للشركة، حيث أن

محتواه يمكن أن يؤدي إلى قيام الوكلاء الاقتصاديين بتغيير تفسيراتهم فيما يتعلق بأرقام الشركة، وفي هذا السياق فإن فهم كيفية تأثير محتوى تقرير المراجع على مستخدمي المعلومات المحاسبية أمر مهم لتحديد ما إذا كان المراجع يقوم بدوره حتى يعمل السوق بشكل جيد (Alves Júnior, & Galdi, 2019).

ولقد استخدمت الأدبيات السابقة (Suttipun, 2020; Suttipun, 2022) مجموعة من النظريات، مثل نظرية الشرعية والنظرية المؤسسية ونظرية أصحاب المصلحة ونظرية الوكالة ونظرية الاتصال، لشرح أسباب الإفصاح عن المخاطر لأصحاب المصلحة، حيث تشير نظرية الوكالة إلى أنه يتم تعيين المراجع لصالح كل من أصحاب المصلحة والإدارة، بينما تم بناء نظرية الشرعية على أساس فكرة وجود عقد اجتماعي بين الأعمال والمجتمع، ومع احتمال ظهور فجوة في الشرعية عندما لا تلبى أنشطة الشركة توقعات أصحاب المصلحة، فإن الإفصاح الطوعي عن فقرة أمور المراجعة الرئيسية يمكن استخدامها من قبل الشركة للتواصل مع أصحاب المصلحة لتقليل فجوة الشرعية.

لذا تعتبر نظرية الشرعية هي أفضل نظرية لشرح العلاقة بين عوامل عملية المراجعة وتقارير أمور المراجعة الرئيسية في تقارير المراجعة الخاصة بالشركات المدرجة، لذا يقرر المراجعين منهجية تقديمهم للمعلومات المتعلقة بأمور المراجعة الرئيسية لأصحاب المصلحة استجابة لمتطلبات أو توقعات المجتمع (Rahaman, et al., 2023)، ومن ناحية أخرى تصف النظرية المؤسسية الضغوط المؤسسية التي تواجهها الشركات، ويمكن أن يتأثر الإفصاح عن معلومات الشركات بقوى معيارية أو تقليدية أو قسرية (Nguyen, & Kend, 2021)، ولذلك يسعى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية إلى تعزيز الشفافية في أحكام المراجعين فيما يتعلق بمجالات المخاطر المادية للعملاء، بما يتجاوز ما يمكن استخلاصه من تعديل رأي المراجعة التقليدي، من خلال مطالبة المراجعين بالإبلاغ عن هذه التقييمات على وجه التحديد من خلال الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (Muñoz-Izquierdo, et al., 2023).

ويوجد بعض الدراسات (Pinto & Morais 2019; Sierra-García, et al., 2019; Chen, et al., 2023) التي تربط العلاقة بين فقرة أمور المراجعة الرئيسية وخصائص العميل، وأشارت تلك الدراسات إلى وجود ارتباط كبير وإيجابي بين عدد أمور المراجعة الرئيسية الصادرة وبين قطاعات الأعمال ومعايير المحاسبة المحددة التي أفصحت عنها الشركة في تحليلات الشركات المدرجة في مؤشر FTSE 100 في المملكة المتحدة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، وأن خصائص العميل كالرافعة المالية والتعقيد الهيكلي وصناعة العميل تعتبر محددات مهمة لعدد أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها، فقد يفصح العملاء ذوو الرافعة المالية العالية والخسائر المفصح عنها وإعادة صياغة محاسبية سابقة هم أكثر خطورة من وجهة نظر المراجع، وبالتالي يتلقون المزيد من أمور المراجعة الرئيسية.

وفي ظل زيادة جهد المراجع والتكاليف المتعلقة بالمراجعة، تشير إرشادات المراجعة وأفضل الممارسات إلى أنه إذا رأى فريق المراجعة أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من تعرض الشركة لخسارة التقاضي، فسوف يقومون بتعديل المستوى المخطط لمخاطر المراجعة للمشاركة من خلال توسيع نطاق عملهم ومراجعة تقديرات المديرين عن كثب عن طريق زيادة جهد المراجعة وذلك لتفادي مخاطر التقاضي (Bentley, et al., 2021).

٣/٢ افتراضات معاملة الأطراف ذات العلاقة من منظور الأدبيات المحاسبية

يتم استخدام معاملات الأطراف ذات العلاقة لمصادرة الموارد من مساهمي الأقلية، بحيث تدفع الشركات التي تحصل على أصول من أطراف ذات علاقة سعراً أعلى مما يمكن أن يحدث إذا تم إجراء هذه المعاملة على أساس تجاري، في حين أن تلك الشركات التي تتبع الأصول إلى أطراف ذات علاقة تحصل على سعر أقل وهذا في ظل وجهة نظر مصادرة المساهمين، ولكن بالنسبة للمديرين يتضح أن هذه المعاملة تسمح لهم بالتصرف وفقاً لمصلحتهم الذاتية حيث يمكن استخدام معاملة الأطراف ذات العلاقة لنقل الموارد إلى المديرين، ويتضح من ذلك أن الشركات التي تستخدم معاملة الأطراف ذات العلاقة على نطاق واسع يكون لديها قيم سوقية أقل، نظراً لارتباط تلك المعاملة بانخفاض أداء الشركة وثروة المساهمين (Eulaiwi, et al., 2023).

ويصف المعيار الماليزي لإعداد التقارير المالية (MFRS) رقم ١٢٤ عمليات الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة بأنها نقل للموارد أو الخدمات أو الالتزامات بين كيان مفصّل عن التقارير وطرف ذي علاقة، بغض النظر عما إذا كان يتم فرض سعر أم لا، وهذا يعني أن معاملة الأطراف ذات العلاقة يمكن أن تنتهك قاعدة المعاملات التجارية، ويعرف الطرف ذو العلاقة على أنه شخص أو شركة مرتبطة بشركات أخرى من خلال مصالحه أو حصصه المباشرة أو غير المباشرة، حيث من المحتمل أن يؤثر على أي قرارات تتخذها تلك الشركات ذات العلاقة، وتعد إن معاملة الأطراف ذات العلاقة هي عقود قانونية تستخدم غالباً لتعزيز الكفاءة التشغيلية للشركة (Rahmat et al., 2020)، وهي تشبه بشكل طبيعي العمليات التجارية اليومية المعتادة للشركة.

بينما عرف معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS24) الخاص بالإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة عمليات الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة بأنها عبارة عن نقل للموارد أو الخدمات أو الالتزامات بين الأطراف ذات العلاقة، بغض النظر عما إذا كان يتم فرض سعر أم لا، وعرفت الطرف ذو العلاقة بأنه الشخص أو الكيان الذي لديه سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير هام على الشركة المعدة للتقرير (Khuong, et al., 2023)، وتتكون تلك المعاملات من ثلاثة أنواع مركبة هي: شراء أو بيع السلع والخدمات، وشراء أو بيع الأصول الرأسمالية، وإقراض أو اقتراض القروض والضمانات (Saurabh, 2023).

وتناولت معايير المحاسبة المالية رقم (FAS 57) أيضاً معاملات الأطراف ذات العلاقة علي أنها معاملات بين الشركة والشركات التابعة لها أو الشركات التابعة لها أو المالكين الرئيسيين أو المديرين أو عائلاتهم أو الكيانات المملوكة أو الخاضعة لسيطرة مديري الشركة أو عائلاتهم (Pasc, & Hategan, 2023)، لذا يصعب التمييز بين معاملات الأطراف ذات العلاقة والمعاملات المنتظمة للشركة مع أطراف غير ذات صلة (Waad et al., 2021)، وهذا يتيح مميزات للأطراف الانتهازية ذات العلاقة لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الشخصية عن طريق إخفاء مصلحتها خلف مظهر عقد فعال وسليم، حيث يمكن التلاعب بمعاملة الأطراف ذات العلاقة أو إخفاؤها أو عدم الإفصاح عنها وتبقى غير مكتشفة، وبالتالي تصبح معاملة الأطراف ذات العلاقة عالية المخاطر.

وتتم معاملة الأطراف ذات العلاقة من خلال عدة طرق قانونية واقتصادية، وتحديدًا عندما تمتلك إدارة الشركة (١) أغلبية حقوق التصويت؛ (٢) لها الحق في تعيين أو فصل أغلبية أعضاء الهيئات الإدارية والإشرافية كونهم في نفس الوقت شركاء/مساهمين في الكيان المعني؛ (٣) شريك أو مساهم يتحكم بمفرده في أغلبية حقوق التصويت على أساس اتفاقية مبرمة مع شركاء آخرين؛ و(٤) لديه القدرة على ممارسة أو ممارسة تأثير مهيم أو مسيطر بشكل فعال (Pasc, & Hategan, 2023).

وطالب معيار (MFRS) رقم ١٢٤ بتقسيم إفصاحات معاملة الأطراف ذات العلاقة إلى ثلاث فئات (Rahmat et al., 2020):

(١) معاملة الأطراف ذات العلاقة بين الكيانات التجارية (الشركات التابعة والزميلة أو الشقيقة والمشاريع المشتركة)؛

(٢) المباحثات التجارية بين الكيانات التجارية التي تتضمن طرفاً فردياً ذي صلة (المدير والمساهمين المسيطرين) لديه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الكيانات؛

(٣) معاملة الأطراف ذات العلاقة مع الأطراف ذات الصلة الفردية.

وتعتبر معاملة الأطراف ذات العلاقة الفعالة هي معاملة الأطراف ذات العلاقة بين الكيانات التجارية (الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة) دون أي مصلحة من قبل الأطراف ذات الصلة أو الأفراد أو العائلات لأن العقود لا تنتهك حقوق مساهمي الأقلية، وفي حالة وجود مصالح للأطراف ذات العلاقة قد يزيد من مخاطر مصادرة الثروة، كما يمكن للأطراف ذات العلاقة إساءة استخدام جميع تعاقديات التعاون الإقليمي لأن الشركات في كثير من الأحيان لا تفصح عن سعر السوق لاتفاقية التعاون الإقليمي، مما يجعل المستثمرين غير قادرين على تحديد الأطراف ذات الصلة التي تستفيد من تعاقدي التعاون الإقليمي، ولهذا يمكن اعتبارها بمثابة أدوات للسيطرة على المساهمين لمصادرة ثروات مساهمي الأقلية (Abd Majid, et al., 2023).

لذا يتعين على الشركات المشاركة في المعاملات التجارية الإقليمية أن تدفع رأس مال أعلى للتسليم التجاري لأن المقرضين يحتاجون إلى الحماية ضد المخاطر المستقبلية المرتبطة بالمعاملات التجارية الإقليمية التي تدمر القيمة، فعلى الرغم من أن معاملة الأطراف ذات العلاقة ينظر إليها على أنها آلية للتعامل الذاتي من قبل المسؤولين التنفيذيين في الشركة، إلا أن هناك حجة بديلة ترى أن معاملة الأطراف ذات العلاقة تمثل تعاقداً فعالاً بين أطراف لديهم معلومات متفوقة حول حافز قوي ومتفوق لمشاركة تلك المعلومات، ويمكن استخدامها من قبل الأطراف ذات العلاقة داخل مجموعة الشركات لتحسين تخصيص الموارد الداخلية وتقليل تكاليف المعاملات وتحسين أداء الشركة (Eulaiwi, et al., 2023).

وناقشت دراسة (Abd Majid, et al., 2023) وجهتين نظر حول معاملة الأطراف ذات العلاقة، تتمثل الأولى في أنها تتسم بالكفاءة لأن التعاقديات مع الأطراف ذات العلاقة توفر تنسيقاً واستجابة عالية بين الأطراف المتعاقدة كما نفي بالاحتياجات والالتزامات الاقتصادية للشركة، يمكن أن تؤدي عمليات إعادة الهيكلة داخل مجموعات الأعمال إلى تحسين تخصيص الموارد بين الشركات التابعة وإنقاذ الشركات ذات العلاقة التي تواجه ضعف مالي من الإفلاس، بينما تتمثل وجهة النظر الثانية في أن المعاهدات الإقليمية يمكن أن تفيد الأطراف ذات العلاقة أو تضر مساهمي الأقلية، حيث يمكن للأطراف ذات العلاقة استخدام تلك المعاملة لمصادرة أصول الشركة ومواردها وهذا قد يؤدي إلى تدنية جودة الأرباح أو تدمير الفرص التجارية أو تدهور قيمة الشركة، ولهذا قد لا تفصح الشركات علي معاملة الأطراف ذات العلاقة.

وأكدت دراسة (Khuong, et al., 2023) علي وجود فرضيتين لتأثيرات معاملة الأطراف ذات العلاقة على أداء الشركة، حيث تشير وجهة النظر الواردة في فرضية "المعاملة الفعالة" إلى أن عمليات إعادة هيكلة المعاملات تمكن الشركات من تقليل تكاليف المعاملات وتعزيز الكفاءة من

خلال إنشاء بيئة داخلية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية وتسهيل النمو، بالإضافة إلى استخدامها لمشاركة الموارد وتقليل تكاليف المعاملات داخل مجموعات الأعمال بشكل أكثر كفاءة، بينما يشير الرأي الآخر إلى أن عمليات إعادة هيكلة رأس المال يتم تنظيمها من خلال السيطرة على المساهمين أو الشركات الأم لانتزاع فوائد خاصة أو تحويل موارد الشركة، فقد يستخدم المساهمين المسيطرين أو الشركات الأم سلطتهم لترتيب المعاملات بطريقة تنقل الأرباح من الشركات داخل المجموعة إلى المساهمين المسيطرين مباشرة أو لدعم الشركات المتعثرة داخل نفس المجموعة.

حيث تنص فرضية تضارب المصالح علي أن الأطراف ذات العلاقة قد تستخدم سلطتها لمصادرة موارد الشركة لصالحها، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الوكالة وتقليل قيمة الشركة، فهي بمثابة مؤشرات مباشرة لاستغلال الثروة من خلال تحويل الأصول بعيداً عن الشركة وإلحاق خسائر متبقية بأصحاب المصلحة الآخرين، ومن ثم ستؤدي هذه الأنشطة الاحتياطية للأطراف ذات العلاقة إلى تقليل قيمة الأعمال، وأكد معيار المراجعة الدولي (ISA550) أن الاحتمال قد يكون أسهل من خلال معاملة الأطراف ذات العلاقة (Bona Sánchez, et al., 2023)، ووفقاً لنظرية الوكالة قد تعمل اتفاقيات إعادة هيكلة رأس المال أيضاً على تعزيز صراعات الوكالة بين المديرين والمساهمين لأن الأول قد يلتزم بعقود إعادة هيكلة رأس المال لمصلحتهم الخاصة على حساب ثروة المساهمين (Bona Sánchez, et al., 2023).

وفحصت دراسة (Mahtani, 2022) ما إذا كان لدى الشركات نمط يمكن أن يكون مؤشراً على حدوث أزمة مالية لاحقة باستخدام معاملة الأطراف ذات العلاقة تجاه المبيعات أو القروض أو المدفوعات، وبلغت عينة الدراسة ١٨ شركة تواجه أزمة مالية ودمجتها مع ١٥ شركة مستقرة مالياً في نفس القطاع، وأوضحت نتائج الدراسة أن إعلان العديد من الشركات في الهند إفلاسها بسبب أزمة مالية، وأوضحت التحقيقات أن العديد من شركات البنية التحتية هذه كان لديها كميات كبيرة من معاملة الأطراف ذات العلاقة قبل وأثناء الأزمة المالية.

ويتضح من ذلك أن معاملة الأطراف ذات العلاقة قد ينتج عنها تلاعب بالتقارير المالية مما يؤدي إلى مزيد من عدم تماثل المعلومات ومن ثم يقلل من ثقة المستثمرين في الشركة وهذا بدوره يخفض من قيمتها، وهنا يأتي دور مهنة المراجعة للتأكد من معاملات الأطراف ذات العلاقة لكونها آلية احتيالية، وذلك نظراً لدورها في زيادة المخاطر الكامنة لعملية المراجعة، لذا يعد الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة ضرورياً للسماح لمستخدمي التقارير المالية بالحصول على صورة كاملة لموقف الشركة ونتائج عملياتها.

٤/٢ اشتقاق الفروض البحثية في ضوء الأدبيات السابقة

سوف يقوم الباحثان في هذا الجزء بقياس أثر القيمة المعلوماتية لفقرة أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على معاملة الأطراف ذات العلاقة، وذلك من خلال قياس أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على كلاً من المخاطر الكامنة وعدم تماثل المعلومات وقيمة الشركة، وذلك على النحو التالي:

٢/٤/١ أثر القيمة المعلوماتية لأموال المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على المخاطر الكامنة لعملية المراجعة

تعد التقارير المالية المدخلات الرئيسية للمستخدمين الذين يتخذون مجموعة متنوعة من القرارات، ويمكن لجودة المراجعة أن تزيد من جودة القوائم المالية والتقارير السردية (Salehi, & Arianpoor, 2022)، فلقد أدى محتوى تقرير المراجعة وبنيتها وصياغته إلى نقاش مكثف بين المراجعين والأكاديميين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، حيث يهدف تقرير المراجعة إلى تحسين شفافية إعداد التقارير السردية من خلال توفير المزيد من رؤى عملية المراجعة حول المعلومات التي يطلبها المستخدمون والقضاء على فجوة التوقعات، وهذا بدوره ساعد على زيادة الشفافية وبناء الثقة في تقاريرها المالية بين أصحاب المصلحة قبل اتخاذ قرارات الاستثمار. (Rahaman, et al., 2023).

ومع تطبيق المعايير الجديدة المتعلقة بتقرير المراجعة، أصبح لدى المراجعين الآن آلية جديدة لتنبه المستخدمين بمخاطر العملاء الجوهرية دون الحاجة إلى تحفظ رأي المراجعة، فعند الإفصاح عن المخاطر المادية المتعلقة بقدرة الشركات العميلة على الاستمرار، قد يستخدم المراجعون أمور المراجعة الرئيسية كوسيلة للإشارة علناً إلى مخاطر الأزمة المالية للعميل مع تجنب العواقب السلبية التي قد تتراكم على العميل من تلقي الآراء المقلقة (Muñoz-Izquierdo, et al., 2023).

ومن أجل معالجة هذه المشكلات، خضع مجلس PCAOB لعملية وضع قواعد متعددة السنوات أدت إلى اعتماد معيار جديد للمراجعة، نظراً لاعتقاد مجلس PCAOB أن توسيع تقرير المراجعة ليشمل هذه المعلومات سوف يسهل تحليلاً أفضل ويزيد من ثقة المستخدمين في مراجعة التقارير المالية (PCAOB, 2016) لذا اعتمد مجلس (PCAOB) معياراً جديداً يتطلب من المراجعين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجعة أو المطلوب الإفصاح عنها إلى لجنة المراجعة والتي: (١) تتعلق بالحسابات أو الإفصاحات ذات الأهمية في التقارير المالية؛ و(٢) تحتوي على أحكام مراجعة صعبة أو ذاتية أو معقدة بشكل خاص (PCAOB, 2017)، وكجزء من الإفصاح، يصف المراجع كيفية تعامله مع أمور المراجعة الرئيسية في عملية المراجعة، مع تقديم نظرة عامة على إجراءات المراجعة المستخدمة ونتائج تلك الإجراءات (PCAOB, 2017)، ونتيجة لذلك يستطيع مستخدمو التقارير المالية إلقاء نظرة على المعلومات المتعلقة بعملية المراجعة. (Carver, et al., 2023).

كما يعتبر مجلس معايير المراجعة الدولية أن تقرير المراجعة الجديد يمثل تغييراً ذا أهمية كبيرة، نظراً لأن هدفه هو الإفصاح عن جوانب محددة لكل شركة، وتوفير قدر أكبر من الشفافية لعملية المراجعة للمستخدمين الخارجيين، بالإضافة إلى إنشاء رابط إعلامي بين المراجعين والمستثمرين، والتركيز على أهم المعلومات من بين كل ما تفصح عنه الإدارة لمستخدمي القوائم المحاسبية، كما علق مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB, 2013) أنه من المتوقع أن تعمل أساليب أمور المراجعة الرئيسية على تحسين القدرة المعلوماتية لتقارير المراجعة من خلال تركيز تحليل المستخدمين على العناصر الأكثر صلة باتخاذ القرار (Alves Júnior, & Galdi, 2019).

ويعمل الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تحديد العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة واستخدام معاملات الأطراف ذات العلاقة ومن ثم يمكن أن يوجه المديرين في تقييم الموارد المطلوبة لارتباطات المراجعة المالية، فمن خلال تحديد العوامل الحاسمة المتعلقة بجودة المراجعة يمكن

التحكم بشكل أفضل في عملية المراجعة وإدارتها وبالتالي زيادة فعالية وكفاءة المراجعة (Pasc, & Hategan, 2023).

حيث يميل الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية التي تعدها الإدارة إلي تكامل بعضها البعض، فتقديم الإدارة لإفصاحات عالية الجودة خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المستقبلية كالأداء المالي المستقبلي واستراتيجيات الأعمال الحالية والمخطط لها بالإضافة إلي إفصاحها عن معاملة الأطراف ذات العلاقة، سوف يساعد المراجعين علي تقييم المخاطر الكامنة وراء عمليات المراجعة بشكل أفضل، وذلك نظراً لأن زيادة الإفصاحات السردية والإفصاح عن معاملة الأطراف ذات العلاقة تعمل علي تحسين مستوي المراقبة من قبل المراجعين ولجنة المراجعة ومن ثم تشجع علي حوار أفضل بين هذه الأطراف في حل مشكلات المحاسبة والمراجعة، وقد تؤدي معلومات المراجعة الإضافية المقدمة في التقارير السردية إلي تعزيز جودة المراجعة (Kharuddin, et al., 2022).

وفحصت دراسة (Pasc, & Hategan, 2023) طبيعة معاملة الأطراف ذات العلاقة التي حددها المراجعون باعتبارها أمور مراجعة رئيسية، والتحديات والحلول للمشاكل المتعلقة بإدارة المخاطر، واكتشاف العوامل المؤثرة على جودة المراجعة، وقامت الدراسة بجمع البيانات من قاعدة بيانات تحليلات المراجعة وتصنيفتها حسب الفئة KAM: الأطراف ذات العلاقة، خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢١، وتوصلت الدراسة إلي وجود عوامل يمكن أن تؤثر على جودة المراجعة بسبب الإفصاح عن معاملة الأطراف ذات العلاقة، ولكن من خلال تحديدها، يمكن إدارة عملية المراجعة بشكل أفضل، وبالتالي زيادة كفاءتها.

فوفقاً لإرشادات مجلس PCAOB، يوفر المراجعون أمور المراجعة الرئيسية لتسليط الضوء على مجالات القوائم المالية التي تمثل مخاطر المراجعة وإجراءات المراجعة المستخدمة للتخفيف من هذه المخاطر، ولا تهدف هذه الإفصاحات إلي توصيل معلومات حول مخاطر الأعمال بشكل عام، ولكنها تركز فقط على مخاطر الأخطاء الجوهرية وكيفية قيام المراجعون بتنفيذ الإجراءات للمساعدة في تخفيف هذه المخاطر وخاصة المخاطر المرتبطة بمعاملة الأطراف ذات العلاقة، ومع ذلك تشير تعليقات المستثمرين إلي أنهم قد ينظرون بشكل خاطئ إلي أساليب الحد من المخاطر على أنها تنقل مخاطر تجارية جديدة وشاملة، وليس مجرد خطر متزايد للأخطاء المالية، وبالنظر إلي هذه الأدلة المبكرة، فمن الممكن أن يخطئ المشاركون في السوق في فهم مخاطر المراجعة ويتفاعلون مع الإفصاحات المكتفة عن أمور المراجعة الرئيسية كما لو كانت تشير إلي قدر أكبر من عدم التأكد بشأن عمليات الشركة والتدفقات النقدية المستقبلية (Klevak, et al., 2023).

لذا يجب علي المراجع في عمليات مراجعة معاملة الأطراف ذات العلاقة تحديد الأطراف ذات الصلة والمعاملات في فترة أمور المراجعة الرئيسية، بعد فحص المعاملات المحددة من أجل معرفة مدى ملائمة الاعتراف والإفصاح عنها، فنظراً لطبيعتها الفريدة فإن المعاملات التجارية بين الأطراف تؤدي إلي مخاطر أكبر للأخطاء المادية والاحتيايل مقارنة بالمعاملات بين أطراف غير مرتبطة في بعض الظروف، ومن ثم فإن تجارب التعامل مع المخاطر الانتهازية تزيد من المخاطر الكامنة ويجب علي المراجع أن يأخذ في الاعتبار طبيعة المعاملة بالإضافة إلي نزاهة الإدارة عند تقييم المخاطر الكامنة في تجارب التعامل مع المخاطر (Florou., et al., 2023).

وعلي عكس ذلك أظهرت دراسة (Lennox, et al., 2023) احتمالية معرفة المستثمرين بالفعل بمجالات المخاطر الخاصة بالعميل والتي وصفتها فقرة أمور المراجعة الرئيسية قبل إفصاح المراجعين عنها، وبالرغم من ذلك قد تساعد فقرة الأمور الرئيسية للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين على فهم عملية المراجعة بشكل أفضل، أي أن فقرة أمور المراجعة الرئيسية توفر القليل من المعلومات الإضافية للمستثمرين، ويتضح من ذلك للدراسة الحالية قدرة فقرة أمور المراجعة الرئيسية على توضيح المخاطر الكامنة الناتجة عن معاملة الأطراف ذات العلاقة وهذا بدوره يزيد من إفصاح الشركات عن معاملة الأطراف ذات العلاقة وبالتالي تزيد جودة التقارير السردية.

وأظهرت دراسة (Li, X. 2020) أن أمور المراجعة الرئيسية لها قيمة معلوماتية، وأنها سوف تؤثر على السلوك الاستثماري، نظراً لتركيز أمور المراجعة الرئيسية على المخاطر الخاصة للشركة، والقضايا الإدارية الرئيسية وأمور التداول الرئيسية مثل الأحداث عالية التردد في مجال الأخطاء المادية أو المخاطر الناتجة عن معاملة الأطراف ذات العلاقة، فمن منظور المخاطر تمثل فقرة أمور المراجعة الرئيسية مسائل التعقيد في بيئة المراجعة وتظهر معلومات مخاطر المراجعة، ومن منظور زيادة المعلومات فإن الإفصاح عن أمور المراجعة الهامة يزيد من معلومات الشركة عن معاملة الأطراف ذات العلاقة في سوق رأس المال بالمقارنة مع تقارير المراجعة التقليدية التي لا تتضمن أمور مراجعة رئيسية، فإن المزيد من المعلومات سيؤدي إلى رد فعل أكثر أهمية في السوق وفائض عائداً أعلى.

فقد تختلف وجهة نظر المستخدم للقيمة المعلوماتية للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية نتيجة لوجود استنتاجات مختلطة حول أهمية وتفسيرات مستخدمي التقارير المالية التي يقدمها هذا الإفصاح عند صياغة الأحكام حول مخاطر الشركة العميلة، فمن وجهة نظر المقرضين تجاه الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وجدت دراسة (Porumb, et al., 2021) أدلة تشير إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تعمل على تحسين قدرة المقرضين على تقييم مخاطر الاقتراض، ومن ثم يستطيعون التعرف على حجم معاملات الأطراف ذات العلاقة.

حيث يعمل الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تعزيز شفافية عملية المراجعة، وهذا يسمح للمكلفين بالحوكمة وأصحاب المصلحة الآخرين بفهم كيفية تعامل المراجعين مع المجالات الرئيسية في عملية المراجعة. وبالنسبة لشركات المراجعة الصغيرة، يشير استخدام أساليب أمور المراجعة الرئيسية إلى تحسين سمعة المراجع ومصداقيته (Moroney et al., 2021)، وفي سياق الأعمال ستكون الإدارة على دراية بمجالات المخاطر الهامة كمخاطر معاملة الأطراف ذات العلاقة أو جوانب إعداد التقارير المالية التي تتطلب استخدام الحكم، وينبغي أن تؤدي زيادة إجراءات المراجعة إلى اتخاذ قرارات أكثر تحفظاً، وتطبيقاً أفضل للرقابة المالية، وتقديم تقارير أكثر موثوقية للمستثمرين.

كما يركز الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عوامل الخطر الحاسمة التي أثارها المراجعون كالمعلومات المتعلقة بمعاملة الأطراف ذات العلاقة، مما يجعل هذه المعلومات الخاصة بالشركة في متناول مستخدمي التقارير مباشرة بتكلفة إضافية قليلة (Gutierrez et al., 2018)، فعندما تكون المعلومات مكلفة يعتمد المشاركون الخارجيون في السوق بشكل أكبر على معلومات السوق والصناعة المشتركة التي يمكن ملاحظتها بسهولة، مما يؤدي إلى حركة مشتركة كبيرة في الأسعار

والتزام، كما يقوم المستثمرون بتسعير الأصول بناءً على معلومات مشتركة، ولهذا تعزز المعلومات المتعلقة بأسعار الأسهم عندما تكون التقارير المالية للشركة أقل غموضاً، وعندما تكون تقاريرها المالية ذات جودة أعلى، ومن ثم يترتب على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمعلومات الخاصة بالشركة تشجيع الأطراف الخارجية على الاعتماد بشكل أكبر على هذه المعلومات عند اتخاذ قرارات الاستثمار.

وقد يؤدي تقديم معلومات أكثر تحديداً حول عملية مراجعة الشركة في تقرير المراجع إلى نقل قيمة إضافية أو معلومات ذات صلة للمستخدمين، فقد تؤثر الاتصالات الإضافية في تقرير المراجعة بشأن الأمور الرئيسية على تصور المستخدمين لعملية المراجعة أي تصورهم لجودة المراجعة بشكل عام ومن ثم تؤكد علي مصداقية بنود التقارير المالية والتقارير السردية (Sirois, et al., 2018)، كما يمكن أن تزيد الإفصاحات الإضافية في تقارير المراجعة من بروز المخاطر لمستخدمي التقارير المالية وخاصة المعايير المرتبطة بمخاطر معاملة الأطراف ذات العلاقة، فقد تقلل أمور المراجعة الرئيسية من نية المستثمرين في شراء الأسهم في الشركة، وقد تزيد من انتباه المستخدمين على مجالات التقارير المالية التي تتعرض لخطر أكبر للأخطاء، ومن ثم تؤثر على تصورات المستثمرين عن مخاطر إعداد التقارير المالية (Ozlanski, 2019).

كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة مسؤولية المراجع، مما يدفعه إلى جمع المزيد من الأدلة، وبالتالي تحسين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية والتقارير السردية أيضاً، ويمكن للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية أن يوجه المستخدمين بما في ذلك المحللين إلى الاهتمام بالبنود عالية المخاطر في التقارير المالية كمعاملة الأطراف ذات العلاقة ومن ثم تقييم مستوى المخاطر في الشركة الخاضعة للمراجعة، وقد يجبر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية الإدارة على زيادة مستوى الإفصاح عن معاملة الأطراف ذات العلاقة في التقرير المالي والتقارير السردية، أي أن التوسع في نموذج تقارير المراجعة الجديدة ستؤدي إلى زيادة الإفصاحات الإدارية (Kachelmeier, et al., 2020)، واستناداً لما سبق يمكن للباحثين اشتقاق الفرض الأول للدراسة المتمثل في :

لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على المخاطر الكامنة للمراجعة.

٢/٤/٢ أثر القيمة المعلوماتية لأمر المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على عدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية

في ظل استهداف أمور المراجعة الرئيسية إلى تقليل عدم تماثل المعلومات، واستجابةً لفجوة توقعات المراجعة فإن تقديم تفاصيل حول أهم المشكلات التي تمت مواجهتها أثناء عملية المراجعة وكيفية إدارتها يسمح لمستخدمي التقارير المالية بفهم كيفية إجراء عمليات المراجعة وتقييم المخاطر الكامنة في استثماراتهم بشكل أكثر فعالية (Elliott, et al., 2020)، وذلك لأن أساليب وطرق أمور المراجعة الرئيسية قد يكون لديها القدرة على تقليل عدم تماثل المعلومات والتأثير على عملية صنع القرار لدى المستثمرين في ظل ظروف معينة، وقد تركز أساليب أمور المراجعة الرئيسية على عوامل خطر إضافية (Kachelmeier et al., 2020)، وتحد من استخدام التقديرات المحاسبية القوية أو المفرطة في التفاؤل (Gold et al., 2020; Reid et al., 2019) وتزيد الثقة في بعض تقارير المراجعة.

وقد يؤثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قدرة المديرين المتصورة على التلاعب بالأرباح، مما يؤثر بعد ذلك على تصورات المستثمرين لمصادقية التقارير السردية التي يقدمها الإدارة، ويوفر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية معلومات حول عدم التأكد المرتبط بمعاملة الأطراف ذات العلاقة وبتقدير القيمة العادلة للاستثمارات، كما تعمل أمور المراجعة الرئيسية على زيادة بروز المخاطر المتعلقة بمعاملة الأطراف ذات العلاقة، لذلك يصبح من الأسهل على المستخدمين دمج هذه المعلومات في قراراتهم، وقد تتأثر أمور المراجعة الرئيسية بالعوامل الظرفية مثل إفصاحات الإدارة عن الأمور المحاسبية الهامة، وتطور المستثمر، وما إذا كانت الإدارة قادرة على تحقيق الأرباح المتوقعة (Ozlanski, 2019).

وقد يترتب على زيادة مستوى الإفصاح السردية بالمعلومات زيادة دقة المعلومات المحاسبية، وانخفاض عدم التأكد في المعلومات المشتركة، وبالتالي يؤدي إلى توقعات محللة أكثر دقة، وقد يؤدي إدخال فقرة أمور المراجعة الرئيسية إلى تعزيز المعلوماتية في التقرير المالي وتقليل خطأ التنبؤ، كما يساعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية المحللين في تقييمهم للمخاطر الخاصة بالشركة (Hu, et al., 2023)، وخاصة المتعلقة بمعاملة الأطراف ذات العلاقة.

وقامت دراسة (Rahaman, et al., 2023) بتوثيق عدة جهات نظر حول الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية منها احتمالية امتناع الإدارة عن نقل المعلومات إلى المراجعين لأنهم يعلمون أنه سيتم الإفصاح عنها بفقرة أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجعة، وفي المقابل يوجد وجهة نظر أخرى وهي أن المستثمرين هم أكثر عرضة لتغيير قراراتهم إذا كانوا على علم بأمر المراجعة الرئيسية، كما ناقشت أن المستخدمين يأخذون في الاعتبار الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في عملية صنع القرار.

فمن المتعارف عليه أن المديرين لديهم حوافز لتجنب الإفصاحات المكلفة كالإفصاحات التي تستغرق وقتاً للتحرير والمراجعة والتفسير؛ الإفصاحات التي قد تؤدي إلى ردود فعل سلبية في السوق؛ أو الإفصاحات التي تفصح عن قرارات المديرين الأناية كالإفصاحات عن معاملة الأطراف ذات العلاقة، في حين أن أي إفصاح إضافي له تكاليف إضافية قد يرغب المدير في تجنبها، كما يعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية مكلفاً بشكل خاص للمديرين لأنه يتطلب من المراجع تقديم معلومات إضافية حول تقديرات الإدارة وأحكامها وخيارات السياسة المحاسبية، وغالباً ما يفضل المديرين الاحتفاظ بالمعلومات الحساسة لأسباب تتعلق بالمصلحة الذاتية كتجنب تكاليف الإفصاح عن الوكالة أو لأسباب الإشراف كتجنب تكاليف الإفصاح عن الملكية (Klevak, et al., 2023).

فيمكن أن يكون الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية مكلفاً أيضاً للمديرين لأنه يخلق الحاجة إلى إفصاحات إدارية إضافية تتطلب وقتاً وجهداً إضافيين كالإفصاحات عن معاملة الأطراف ذات العلاقة، وقد تتضمن معلومات يفضل المديرين الاحتفاظ بها بسبب دوافع المصلحة الذاتية، وناقشت دراسة (Kang, 2019) أن أعضاء لجنة المراجعة سيترحون على الإدارة أسئلة أكثر تحدياً حول تقديراتهم المحاسبية المهمة عندما يكون الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية موجوداً عما هو عليه عندما لا يكون كذلك، واتفقت معها دراسة (Fuller, et al., 2021) على أن المديرين يصدرن إفصاحات خارجية أكثر حساسية حول التقديرات المحاسبية، بما في ذلك تحليلات النطاق والحساسية، عندما يكون هناك إفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية أكثر من عدم وجوده.

ولهذا أكدت دراسة (Klevak, et al., 2023) علي أن المديرين قد يختارون في بعض الأحيان تجنب الإفصاحات المكلفة عن التقارير المالية كعامل الأطراف ذات العلاقة إما عن طريق حجبها أو عن طريق تعديل قراراتهم التشغيلية الحقيقية، ومع ذلك فإن إفصاح المراجع يعد ظاهرة فريدة من نوعها حيث أنه صادر عن طرف ثالث وليس عن الإدارة نفسها؛ وليس لدى المديرين سوى القليل من السلطة التقديرية فيما يتعلق بما إذا كان سيتم إصدار إفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية أو ما سيتم الإفصاح عنه، وتتمثل الطرق التي يمكن للمديرين من خلالها تجنب الإفصاح عن أساليب إدارة الأصول المكلفة هي تجنب الانخراط في الأنشطة التجارية التي قد تؤدي إلى حدوث ذلك أي تغيير قراراتهم التشغيلية الحقيقية.

واتفقت دراسة (Kachelmeier et al. 2020) علي هذا الرأي حين أوضحت أن العينة المشاركة قد قلصوا الثقة في تقييم التقارير المالية الذي يتضمن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، ولهذا توصلت الدراسة إلي أن هذا يرجع إلى أن الإفصاح ينظر إليه على أنه تحذير مسبق من ارتفاع المخاطر خطر التحريف، وقد يكون المستثمرين غير المحترفين هم أكثر عرضة للتوقف عن النظر في الشركة كخيار استثماري عندما يتضمن تقرير مراجعة الشركة إفصاحاً عن أمور المراجعة الرئيسية مقارنة بما لا يتضمنه عندما لا يتضمن ذلك، وهذا بدوره يحسن من جودة الإفصاح عن معاملة الأطراف ذات العلاقة وبالتالي تزيد جودة التقارير السردية.

وبناءً على نظريات الاتصال والمحاسبة، يتوقع أن يدرك المديرين فائدة واحدة على الأقل للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والتي قد تقاوم تكاليف الإفصاح المتزايدة، فقد يتوقع المديرين أن يكون الإفصاح بمثابة تقديم ضمني لدعم المراجع فيما يتعلق بغرض العمل أو اقتصاديات الأنشطة الأساسية، على الرغم من أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يركز حصرياً على قرارات المديرين المتعلقة بإعداد التقارير المالية ولا يناقش اقتصاديات الأنشطة الأساسية (Bentley, et al., 2021).

فمن الممكن أن يقوم مستخدمو القوائم المالية بإجراء استنتاجات بناءً على ما يرون أنه تأثير ضمني للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، بدلاً من الاعتماد فقط على ما هو منصوص عليه صراحة، وهذا يعني أن عدم قيام المراجع بمناقشة اقتصاديات الأنشطة الأساسية أو عدم مناقشته لمعاملة الأطراف ذات العلاقة في الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية قد يعني ضمناً أن الاقتصاديات أو تلك المعاملات قد تم فحصها أو أنها أقل أهمية من قضايا إعداد التقارير المالية تمت مناقشته في الإفصاح؛ قد يكون هذا بمثابة إشارة إلى أن المراجع يقدم ضمناً الدعم لاقتصاديات الأنشطة الأساسية (Bentley, et al., 2021).

وأخيراً، يمكن أن يكون الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية مكلفاً للمديرين لأنه قد يزيد من جهد المراجع والتكاليف المتعلقة بعملية المراجعة، ففي ظل وجود الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية أتضح أن المحلفين ينظرون إلى التحريف غير المفصح عنه على أنه أكثر توقعاً، وقد تزداد تقييمات المحلفين لرقابة المراجع على التقارير المالية، ويتضح من ذلك أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من تصورات المحلفين لمسؤولية المراجع إلى جانب زيادة مسؤولية المراجع (Bentley, et al., 2021).

ولقد أوضحت دراسة (Bentley, et al., 2021) أن هدف المعيار هو تعزيز قيمة تقرير المراجعة للمستثمرين من خلال توفير المزيد من المعلومات حول قرارات إعداد التقارير المالية للمديرين

كما قدمت دراسة (Elmarzouky, et al., 2022) إلى توفير أدلة بحثية فريدة متعددة التخصصات بين مخاطر المعلومات التي يفصح عنها المراجعون ومخاطر المعلومات التي يفصح عنها مديرو الشركات، كما حققت الدراسة في العلاقة بين أمور المراجعة الرئيسية التي يفصح عنها المراجعون ومستوى الإفصاح عن المخاطر السردية للشركات، وتمثلت عينة الدراسة في الشركات غير المالية المدرجة في مؤشر FTSE في المملكة المتحدة على مدى ست سنوات مالية، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومستويات الإفصاح عن المخاطر السردية للشركات تختلف عبر الصناعات، وأوضحت الدراسة أيضاً وجود ارتباط إيجابي كبير بين مخاطر المعلومات التي أفصح عنها المراجعين ومخاطر المعلومات التي أفصح عنها مديرو الشركات.

وأشارت دراسة (Lennox, et al., 2023) إلى أن تقرير المراجعة الموسع الذي يحدد أي خطر محتمل للأخطاء الجوهرية يوفر للمستثمرين المزيد من المعلومات حول عملية المراجعة والتقارير المالية المصاحبة له، وهذا بدوره سوف يوفر لهم معلومات عن معاملة الأطراف ذات المعاملة وتحسين جودة التقارير السردية.

كما يمكن أن يوفر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقارير مراجعي الحسابات معلومات إضافية مفيدة للمستثمرين خاصة المعلومات المرتبطة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة، حيث يتمتع المراجع المستقل بالخبرة اللازمة للإفصاح عن الأمور والمسائل المهمة للمستثمرين التي تم تحديدها أثناء عملية المراجعة، كما يتمتع المراجع بإمكانية الوصول إلى ثروة من المعلومات الخاصة حول القوائم المالية لعملائهم، مما يوفر فهم فريد لجذب انتباه المستثمرين إلى معلومات مفيدة إضافية (Lennox, et al., 2023; Burke, et al., 2020)، ومن ثم يمكن النظر إلى إفصاحات الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة على أنها أكثر مصداقية من إفصاحات الإدارة عن أمور مماثلة لأن المراجعين يقومون بإجراءات مراجعة محددة في معالجة مشكلات أمور المراجعة الرئيسية، وقد تساعد الإفصاحات الموسعة للمراجعين المستثمرين أيضاً على تحديد أولويات المسائل المتعلقة بالتقارير المالية الأكثر أهمية وزيادة إمكانية قراءة التقارير المالية الطويلة عادة.

وفحصت دراسة (Zhai, et al., 2021) ما إذا كان الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يوفر معلومات إضافية خاصة بالشركة لمستخدمي التقارير المالية ويعزز معلومات أسعار الأسهم، واستخدمت الدراسة تجربته شبه طبيعية في الصين خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦م، وتوصلت الدراسة إلى أدلة سببية تشير إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية توفر معلومات إضافية خاصة بالشركة وتقلل من تزامن أسعار الأسهم، كما أشارت النتائج إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يقلل من تكاليف الحصول على المعلومات وتسهل المعلومات الخاصة بالشركة المحتجزة في الأسعار، خاصة عندما يكون الوصول إلى هذه المعلومات أقل للمساهمين الخارجيين.

فعادةً لا يفرض الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تكاليف مباشرة متوقعة مثل زيادة ملحوظة في أتعاب المراجعة، ولكنه لا ينتج سوى القليل من محتوى المعلومات الإضافية للمستثمرين، ومن ناحية أخرى قد يؤثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قيمة الاتصال لتقارير المراجعة، واستراتيجيات البحث عن المعلومات الخاصة بالمستثمرين وتقييمات أساسيات الشركة والمخاطر، كما أنها ذات قيمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية (Zhai, et al., 2021).

ومن ثم يمكن أن يؤدي الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية إلى تحسين جودة التقارير المالية والتقارير السردية، بسبب التزامات المراجع بسرية العميل والطبيعة المعيارية إلى حد كبير لتقارير المراجعة التقليدية، فإن المعلومات حول القضايا الهامة التي تؤثر على إجراء عملية المراجعة، ومخاوف المراجع ذات الصلة بمعاملة الأطراف ذات العلاقة، لم تكن متاحة للمحلل المالي في وضع توقعاته للأرباح، وتنص معايير المراجعة الجديدة على أن المراجعين لا يحتاجون فقط إلى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ولكن يحتاجون لتقديم نظرة ثاقبة حول قضايا المراجعة الصعبة هذه ونشر جزء من المعلومات الخاصة التي يحتفظ بها المراجع (Hu, et al., 2023).

كما أوضحت دراسة (Moroney, et al., 2021) أن إدراج فقرة أمور المراجعة الرئيسية يحسن القيمة المتصورة لعملية المراجعة ولمصادقية المراجع فقط عندما يقوم بالمراجعة شركة غير الشركات الأربع الكبرى، حيث تعتبر القيمة والمصادقية المتصورة عالية بغض النظر عن إدراج أمور المراجعة الرئيسية عندما يقوم بعملية المراجعة الشركات الأربعة الكبرى.

حيث تسهل عملية تحديد أمور المراجعة الرئيسية المناقشات بين المراجع والمسؤولين عن الحوكمة، مما يمكن أن يعزز جودة المراجعة بسبب أن عملية المراجعة أصبحت أكثر صرامة لتحديد المخاطر والاستجابة لها، لذا يجب على المراجعين التركيز بشكل أكبر على التأكد من تحقيق أهداف المراجعة وتوثيقها بشكل مناسب (Kachelmeier et al., 2020)، وفي نهاية المطاف قد يؤدي ذلك إلى تقليص فجوة توقعات المراجعة حيث يحصل مستخدمو تقارير المراجعة على فهم أفضل لوظيفة المراجعة من خلال توضيحه لمعاملات الأطراف ذات العلاقة الخاصة بالشركة ومدى صحة إفصاح الشركة عنها في التقارير السردية.

حيث تتضمن إجراءات أمور المراجعة الرئيسية هذه عادةً المسائل التي ناقشها المراجع مع مجلس إدارة العميل، أو المشاكل أو المخاوف الهامة في تنفيذ عملية المراجعة والقضايا الحرجة فيما يتعلق بالمسائل المحاسبية، وخاصةً تلك التي تحتوي على أحكام صعبة أو معقدة أو ذاتية من قبل الإدارة، ولذلك يرتبط الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية المقدمة من قبل المراجعين المتخصصين في الصناعة بانخفاض أخطاء توقعات المحللين وتخفيض فجوة التوقعات (Hu, et al., 2023).

ففي ضوء نظرية التطابق، يمكن أن يقوم المديرون بتوصيل توقعات الأرباح كتقديرات للنطاق أو إدارة الأنشطة الحقيقية عندما يكون هناك قدر أكبر من عدم التأكد بشأن الأرباح المستقبلية، ويقدم المستثمرون تقييمات أعلى لسعر السهم المقدر ومصادقية الإدارة عندما يكون هناك تطابق بين شكل تقديرات الأرباح ومستوى عدم التأكد بشأن أداء الشركة المستقبلي، كما يفضل المستثمرون النطاقات على تقديرات النقاط عندما يزيد عدم التأكد في القياس لبند التقارير المالية، وينظر إلى تقديرات القيمة العادلة على أنها أكثر مصادقية عندما تكون مصحوبة بنطاق معقول من القيم، بالإضافة إلى ذلك فإن الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بتقديرات البنود في فقرة أمور المراجعة الرئيسية لا تتوافق

مع تصورات المستثمرين الحالية للتقارير المالية لأن تقديرات البنود تحتوي على مستوى أعلى من الدقة، وبالتالي يقل ارتباط المخاطر الأساسية بمبلغ التقديرات المقدرة (Ozlski, 2019)، وهذا يحسن من جودة الإفصاح عن معاملة الأطراف ذات العلاقة ومن ثم تزيد جودة التقارير السردية.

ويري الباحثان أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يساعد على معرفة استخدام المديرين لمعاملات الأطراف ذات العلاقة، ومن ثم يمكن أن يوجه المديرين في تقييم الموارد المطلوبة لارتباطات المراجعة المالية، فمن خلال تحديد العوامل الحاسمة المتعلقة بجودة المراجعة يمكن التحكم في زيادة إفصاح المديرين عن معاملة الأطراف ذات العلاقة مما يزيد من جودة التقارير السردية، واستناداً لما سبق يمكن للباحثين اشتقاق الفرض الثاني للدراسة المتمثل في:

لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على مستوى عدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية.

٣/٤/٢ أثر القيمة المعلوماتية لأمر المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على قيمة الشركة

يمكن أن يؤثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تزامن أسعار الأسهم وقيمة الشركة بطريقتين: (Zhai, et al., 2021)

١. من الممكن أن ينقل الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية معلومات خاصة بالشركة لأن معايير المراجعة الجديدة تتطلب من الشركات الإفصاح عن الأمور الرئيسية في المراجعة مع ذكر التوضيحات المتعلقة بأسباب وكيفية كل أمر رئيسي، وهذا بدوره يمكن أن يؤثر على تقييمات المستثمرين لعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي يؤثر على أسعار الأسهم وقيمة الشركة عندما يقوم المستثمرون بدمج معلومات جديدة في أسعار الأسهم من خلال أنشطتهم التجارية.

٢. يمكن أن يؤدي الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية إلى خفض تكلفة البحث عن المعلومات وتسهيل حصول المستثمرين على معلومات خاصة بقيمة الشركة، خاصة فيما يتعلق بمسائل إعداد التقارير المالية، وبناء على ذلك يتم تشجيع المستثمرين على الاعتماد على المعلومات الخاصة بالشركة بدلاً من مجموعة فرعية من المعلومات المشتركة مع الشركات النظيرة في نفس الصناعة.

ويتضح من ذلك أنه عندما تكون المعلومات مكلفة، يعتمد المستثمرون العقلانيون أكثر على المعلومات التي يمكن ملاحظتها بسهولة والتي يزداد الطلب عليها، ولهذا قد تتحرك أسعار الأسهم بشكل مشترك لأن المستثمرين يقومون بتسعير الأصول بناءً على معلومات السوق أو الصناعة ذات الطلب المرتفع والمنخفضة التكلفة، وهو ما يحدث عادة ما تكون الأخبار المؤكدة لها آثار مهمة على أساسيات الشركات النظيرة وتؤثر على أسعارها، ولكن تساعد بيئة المعلومات المحيطة بشركة ما أكثر شفافية على توفير المزيد من المعلومات الخاصة بالشركة التي تمكن المستثمرين من مراجعة وتعديل توقعاتهم فيما يتعلق بتحقيق الأنشطة المستقبلية الخاصة بالشركة، ويؤدي تطبيق الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية إلى تحسين شفافية الشركة وبيئة المعلومات، فمن خلال توفيره لمعلومات إضافية خاصة بالشركة سيمكن المستثمرين من تحديث توقعاتهم بشأن وقوع أحداث مستقبلية خاصة بقيمة الشركة.

أما من وجهة نظر مستثمرين الأسهم، أوضحت بعض الدراسات (Gutierrez et al., 2020; Gutierrez, et al., 2022; Lennox, et al., 2023) عدم وجود دليل على تفاعل الأسواق مع الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية مما يشير إلى أن المستثمرين لا يعتبرونه مفيد بشكل متزايد، فقد لا تكون عمليات الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ليست مفيدة بشكل متزايد، وذلك للأسباب التالية: (Li, & Luo, 2023).

١. قد يكون الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية معادل أو مكرر لإفصاحات الشركات الأخرى، كما نص مجلس (PCAOB) في عام ٢٠١٧ على أنه من غير المتوقع أن يوفر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية معلومات حول الشركة لم يتم الإفصاح عنها علناً من قبل الشركة نفسها.

٢. قد لا يولي المستثمرون اهتماماً كافياً للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، حيث أشار استطلاع أجراه مجلس PCAOB مؤخراً إلى أن المستثمرين يستخدمونه بشكل محدود من الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فنسبة ٣١٪ فقط من المستثمرين قرأوا أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجعة لتحديد المخاطر المرتبطة بشركة معينة، وقد تجذب تقارير المراجع الموسعة انتباه المستثمرين بعيداً عن المعلومات الأساسية في التقارير المالية وبالتالي تعوض فوائد المعلومات الإضافية المحتملة لتقرير المراجعة الموسع.

٣. قد يؤدي الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية إلى تضخيم تصور المستثمرين لمخاطر الشركة، حيث يتم الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجع باعتباره أموراً بالغة الأهمية، وبالتالي زيادة عدم التأكد المتصور للشركة، ويمكن أن تؤدي الزيادة في المخاطر المتصورة بدورها إلى تقليل المعلومات المدركة للأرباح.

ومن ثم يمكن أن تؤثر التغييرات في حمل المعلومات على الأحكام وصنع القرار لدى المستثمرين، ويوجد احتمالية أن تؤدي الكميات الإضافية من المعلومات إلى قرارات ذات جودة أقل، ولذلك فإن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يمكن أن يكون له تأثير سلبي على تصورات المستثمرين لمصداقية المراجع، وكذلك تصوراتهم حول جودة المراجعة، وعلى الرغم من أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية قد يكون له تأثير غير مباشر على جودة المراجعة المتصورة من خلال مصداقية المراجع المتصورة و/أو الحمل الزائد للمعلومات، إلا أنه قد يكون له تأثير مباشر أيضاً على جودة المراجعة المتصورة، ومع ذلك فإن اتجاه هذا التأثير المباشر غير واضح بشكل مسبق، وذلك لأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية قد يشير إلى أن المراجع قد قام بإجراءات مراجعة إضافية لدعم الرأي حول التقارير المالية ((PCAOB 2017; Carver, et al., 2023).

ونتيجة لذلك يمكن لنموذج التقرير الجديد أن يؤثر على آراء المستثمرين بشأن المصداقية المراجع، وتصورهم لمخاطر الاستثمار في الشركة، ومع ذلك فإن إطالة تقرير المراجعة من خلال المطالبة بالإفصاحات التي قد تتضمن رأي فني محايد بدرجة عالية، يمكن أن يؤثر على قدرة المستثمرين على معالجة أي معلومات إضافية واردة في فقرة أمور المراجعة الرئيسية المفصحة عنها (Burke, et al., 2023).

وأوضحت دراسة (Sirois, et al., 2018) أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يجذب انتباه المستثمرين، ولكن يصرف أيضاً انتباههم عن الاهتمام بالمعلومات ذات الصلة في التقارير المالية،

بينما أكدت دراسة (Reid, et al., 2019) على أن أمور المراجعة الرئيسية تعمل على تحسين تصورات المستثمرين للمعلومات المالية التي تم مراجعتها.

في حين أظهرت دراسة (Bédard, et al. 2019) أن عمليات مبررات التقييمات بفرنسا JOAs لا تؤثر بشكل كبير على العوائد غير العادية أو حجم التداول أو تأخر تقرير المراجعة أو جودة المراجعة أو أتعاب المراجعة، كما أكدت دراسة (Gutierrez, et al., 2018) على أن المستثمرين لا يعتبرون أن تقارير المراجعة الموسعة المطلوبة بموجب معيار (ISA 700) مفيدة لصانعي القرار، كما لم توثق دراسة (Lennox., et al., 2022) أي رد فعل فوري كبير في السوق على الإفصاحات الجديدة لمعيار (ISA 700)، وأرجعت الدراسة سبب ذلك إلى احتمال تسرب المعلومات قبل تاريخ نشر تقرير المراجعة، بينما أوضحت دراسة (Reid, et al., 2019) زيادة في معامل استجابة الأرباح (ERC) بعد إفصاحات معيار المراجعة المعدل (ISA 700)، وذلك بسبب زيادة جودة التقارير المالية، كما قدمت دراسة (Porumb, et al., 2021) أدلة على أنه بعد تقديم إفصاحات معيار (ISA 700) كانت تكاليف الاقتراض لدى الشركات البريطانية المعتمدة أقل من الشركات غير المعتمدة.

فيما قدمت دراسة (Alves Júnior, & Galdi, 2019) أدلة تطبيقية فيما إذا كانت أمور المراجعة الرئيسية الواردة في التقارير المالية السنوية الموحدة للشركات البرازيلية المدرجة قد ساهمت بأهمية معلوماتية للمستثمرين، من خلال تقييم رد فعل السوق البرازيلي على الإفصاح عن المعلومات الواردة في أمور المراجعة الرئيسية، والتي أصبحت إلزامية للشركات المدرجة بالإفصاح عنها في تقاريرها المالية اعتباراً من عام ٢٠١٦، واستخدمت الدراسة منهجية دراسة الحدث، والتي تتكون من تقييم كيفية تأثير المعلومات على السوق في فترة معينة مرتبطة بحدث الإفصاح خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، وأوضحت نتائج الدراسة أن اتساق المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية مع أمور المراجعة الرئيسية، حيث أن التباين في العائد التراكمي غير الطبيعي للشركات التي تم تحليلها يرتبط بشكل إيجابي بالعوائد التراكمية في ضوء الإفصاح عن المعلومات المالية بعد اعتماد تقرير المراجع المستقل الجديد.

في حين تناولت دراسة (Köhler, et al. 2020) أثر الإفصاح أمور المراجعة الرئيسية على مستثمرين محترفين وغير محترفين على التوالي، وأظهرت نتائج الدراسة أن المستثمرين المحترفين فقط هم الذين يمكنهم فهم المعلومات في أمور المراجعة الرئيسية وتغيير تقييمهم للوضع الاقتصادي للشركة، في حين لا يستطيع المستثمرون غير المحترفين تفسير معلومات أمور المراجعة الرئيسية.

وبحثت دراسة (Liao, et al., 2023) في ما إذا كان تفويض المراجعين للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يؤثر على مخاطر انهيار أسعار الأسهم الخاصة بالشركة في الصين، واستخدمت الدراسة تصميم الفروق في الاختلافات (D-i-D) على عينة مكونة من ١٨,٧٥١ ملاحظة للسنوات المالية ٢٠١٢-٢٠١٩، وأوضحت نتائج الدراسة أن تقارير المراجعين عن أمور المراجعة الرئيسية لا ترتبط بشكل كبير بمخاطر انهيار أسعار الأسهم.

بينما أكدت دراسة (Seebeck & Kaya, 2022) حين بحثت في القيمة التواصلية لتقارير المراجعة الموسعة في المملكة المتحدة، وأوضحت نتائج الدراسة أن تقارير المراجعة تتميز بسهولة القراءة والمحتوى التقييمي خلال مرحلة ما بعد معيار ISA 700، كما أظهرت نتائج اختبارات الدراسة

المقطعية أن التحسن يختلف بين المراجعين والعملاء بالنسبة لخصائص الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، ووجدت الدراسة أيضاً أدلة أولية على أن فقرة أمور المراجعة الرئيسية ذات الأوصاف الأكثر تحديداً ترتبط بشكل كبير وإيجابي بردود فعل سوق رأس المال، مما يشير إلى أن المستثمرين يقدرون معلومات فقرة أمور المراجعة الرئيسية الأكثر دقة.

واستناداً لما سبق يمكن للباحثين اشتقاق الفرض الثالث للدراسة المتمثل في:

لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على قيمة المنشأة.

٣- الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية لهذا البحث إلى تحليل أثر القيمة المعلوماتية لأموال المراجعة الرئيسية على معاملات الأطراف ذات العلاقة من خلال الاعتماد على معلومات التقارير السردية، وذلك من خلال المحاور التالية:

١/٣ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، وذلك من خلال الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة عن تلك الشركات المقيدة، ونظراً لصعوبة استخدام الحصر الشامل في تحليل البيانات الحالية لكافة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، فإنه سيتم الاعتماد على أساليب المعاينة الإحصائية لغرض تعميم النتائج على المجتمع.

وفي هذا الشأن، يمكن الاعتماد على العينة التحكيمية العمدية والتي تستند إلى مجموعة من الشروط والضوابط التي تحدد شكل وحجم العينة المراد تحليلها بالدراسة الحالية، ولذلك تتمثل أهم شروط تحديد العينة التحكيمية بهذا البحث في:

١. أن تكون الشركات المدرجة في عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٢ باعتبارها أكثر الفترات استقراراً في سوق الأوراق المالية المصري والذي من شأنه ضمان استقرار العينة والبعد عن التحيز بسبب الأحداث الاقتصادية المختلفة.
٢. الحرص على تجانس عينة الدراسة من خلال استبعاد بعض القطاعات التي من شأنها أن تؤثر على تجانس عينة الدراسة والتي تتمثل في البنوك والمؤسسات المالية، وذلك لما لها من خصائص تميزها عن غيرها من حيث المعالجات المحاسبية وطبيعة النشاط.
٣. استقرار الشركة على طول فترة السلسلة الزمنية للدراسة بمعنى عدم تعرض الشركة للشطب وإعادة القيد مرة أخرى في البورصة المصرية طول فترة الدراسة.

واستناداً إلى تلك الشروط، تبين للباحثين صلاحية عدد ١٥٢ شركة خلال الفترة الزمنية المحددة لعينة الدراسة وباستبعاد عدد ٣٩ بنك وشركات مالية في الخدمات غير المصرفية، وباستبعاد عدد ٢١ شركة غير صالحة للتحليل لعدم استقرارها على طول فترة الدراسة تصبح العينة النهائية للدراسة ٩٢ شركة. وبالتالي، أسفرت العينة النهائية للدراسة عن تسجيل عدد ٥٥٢ مشاهدة (٩٢ شركة × ٦ سنوات)، وباستبعاد عدد ٥٨ مشاهدة ذات قيم مفقودة، وعدد ٣٦ مشاهدة ذات قيم شاذة

ومتطرفة، تصبح العينة النهائية للدراسة ٤٥٨ مشاهدة، ويمكن للباحثين بيان توزيع عينة الدراسة لكل من الشركات والمشاهدات على قطاعات وسنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

الإجمالي	2022	2021	2020	2019	2018	2017	عدد الشركات	القطاع
60	9	8	7	12	6	6	12	خدمات ومنتجات صناعية
56	11	11	6	4	7	6	11	أغذية ومشروبات
77	14	13	8	9	10	9	14	العقارات
40	9	6	4	4	4	4	9	مواد البناء
55	11	7	6	6	7	7	11	منسوجات و سلع معمرة
59	12	6	7	7	7	8	12	رعاية صحية وأدوية
67	13	9	7	8	9	8	13	مقاولات وانشاءات هندسية
44	10	5	4	5	5	5	10	الموارد الأساسية
458	89	65	49	55	55	53	92	الإجمالي

جدول رقم (١): توزيع مشاهدات وشركات العينة على قطاعات وسنوات الدراسة

٢/٣ قياس متغيرات الدراسة:

يهدف اختبار العلاقات المباشرة بالدراسة الحالية من خلال اختبار الفروض الإحصائية، يمكن للباحثين تحديد متغيرات الدراسة وأدوات قياسها من خلال العرض التالي:

١/٢/٣ المتغير المستقل للدراسة (القيمة المعلوماتية لأمر المراجعة الرئيسية):

يتمثل المتغير المستقل محل اهتمام الدراسة الحالية في القيمة المعلوماتية لأمر المراجعة الرئيسية، حيث ذكر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, 2019) أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجع الخارجي تكمن في إحدى عشر موضعاً منها النفقات الاستثمارية بالامتلاكات، الاضمحلال في الأصول، عمليات الاستحواذ، تقييم الاستثمارات، تقييم المخزون، التقديرات، التقاضي ومخاطره، الاعتراف بالإيراد، الأوضاع الضريبية (Boonlert, 2017; Tangruenrat, 2017; Thai et al., 2019; Kitiwong, & Sarapaivanich, 2020).

٢/٢/٣ المتغير التابع الأول للدراسة (المخاطر الكامنة بعملية المراجعة):

يتمثل المتغير التابع الأول في المخاطر الكامنة بعملية المراجعة، والتي تعبر عن كافة المخاطر المحيطة بعملية المراجعة والتي من شأنه أن تؤثر على جودة عملية المراجعة، وبناء على ما أوردته دراسة (Fukukawa, et al., 2006) يمكن تقسيم المخاطر الكامنة بعملية المراجعة إلى خمس مجموعات رئيسية تتمثل في: مخاطر الأعمال، ومخاطر الغش، ومستويات الخطر الأخرى المحيطة بعملية المراجعة، والمخاطر على مستوى الحسابات، والمخاطر على مستوى التأكيدات. وبناءً على

هذه المجموعات صممت تلك الدراسة مؤشر خماسي مبني على تلك الأبعاد حيث يمكن الاعتماد عليه في قياس المخاطر الكامنة بعملية المراجعة، وموضح تفصيلاً بالملحق رقم (١) من الدراسة.

٣/٢/٣ المتغير التابع الثاني للدراسة (عدم تماثل المعلومات):

يتمثل المتغير التابع الثاني للدراسة في مستوى عدم تماثل المعلومات ويمكن التعبير عنه من خلال المدى السعري للتغير بأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصري، حيث يمكن قياسه باستخدام مدى أو فرق السعر (Bid – Ask Spread) المرتبط بتداول الأسهم والذي يعبر عن الفرق بين سعر الطلب وسعر العرض، وهو ما يمكن استبداله بالفرق بين سعر إغلاق وسعر الفتح للسهم للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

٤/٢/٣ المتغير التابع الثالث للدراسة (قيمة الشركة)

يتمثل المتغير التابع الثالث للدراسة في قيمة الشركة ويمكن قياسه اعتماداً على مؤشر القيمة السوقية Tobin's Q والذي يعبر عن القيمة السوقية مقسوماً على القيمة الدفترية للشركة (Mohaisen, et al., 2021; Kusumawati, & Setiawan, 2019; Zhai, et al., 2021) ، كما يمكن قياسه اعتماداً على القيمة الاقتصادية المضافة للشركة والتي تمثل صافي الربح بعد الضرائب مطروحاً منها توزيعات الأرباح ومصروفات الفائدة باعتبار أن مجموعهما يعبران عن تكلفة رأس المال.

٥/٢/٣ المتغيرات الرقابية

تعتبر المتغيرات الرقابية عن المتغيرات المحتملة تأثيرها على المتغيرات التابعة للدراسة، وذلك بغرض تحديد آثار المتغير المستقل على المتغيرات التابعة للدراسة، واستناداً إلى العديد من الدراسات السابقة (Sierra-García, et al., 2019; Michelon, et al., 2022; Khuong, et al., 2023; Klevak, et al., 2023) تتمثل أهم المتغيرات الرقابية المحتملة تأثيرها على المتغيرات التابعة في حجم الشركة (Size) الذي يمكن قياسه من خلال لوغاريتم القيمة الدفترية للشركة، الرافعة المالية (LEV) والتي يمكن قياسها من خلال نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، معدل نمو المبيعات (Growth) ويمكن تفسيرها بنسبة التغير في المبيعات للسنة الحالية مقارنةً بالسنة السابقة، وأخيراً الاستحقاقات المحاسبية (ACC) التي تمثل الفرق بين صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

٣/٣ نموذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة

في إطار ما تسعى إليه الدراسة من اختبار الفروض الإحصائية يمكن للباحثين صياغة نموذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة على النحو التالي:

١/٣/٣ نموذج تحليل العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية والمخاطر الكامنة بعملية المراجعة:

يتنبأ الفرض الأول للدراسة بتحليل أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على المخاطر الكامنة بعملية المراجعة في ضوء التقارير السردية للشركات، وبالتالي يمكن للباحثين صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة على الشكل التالي:

$$AR = \beta_0 + \beta_1 (KAM) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (Lev) + \beta_4 (Growth) + \beta_5 (ACC.) + \varepsilon \quad (1)$$

ونظراً لأن مؤشر المخاطر الكامنة لعملية المراجعة ينقسم إلى خمسة مقاييس فرعية تتمثل في: مخاطر الأعمال، ومخاطر الغش، ومستويات الخطر الأخرى المحيطة بعملية المراجعة، والمخاطر على مستوى الحسابات، والمخاطر على مستوى التأكيدات. وبالتالي، يمكن للباحثان تقسيم هذا النموذج إلى خمسة نماذج فرعية على النحو التالي:

$$AR_BR = \beta_0 + \beta_1 (KAM) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (Lev) + \beta_4 (Growth) + \beta_5 ((ACC.) + \varepsilon \quad (1-1)$$

$$AR_FR = \beta_0 + \beta_1 (KAM) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (Lev) + \beta_4 (Growth) + \beta_5 ((ACC.) + \varepsilon \quad (1-2)$$

$$AR_OR = \beta_0 + \beta_1 (KAM) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (Lev) + \beta_4 (Growth) + \beta_5 ((ACC.) + \varepsilon \quad (1-3)$$

$$AR_ACR = \beta_0 + \beta_1 (KAM) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (Lev) + \beta_4 (Growth) + \beta_5 ((ACC.) + \varepsilon \quad (1-4)$$

$$AR_ASR = \beta_0 + \beta_1 (KAM) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (Lev) + \beta_4 (Growth) + \beta_5 ((ACC.) + \varepsilon \quad (1-5)$$

٢/٣/٣ نموذج تحليل العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع تقارير الإفصاح السردية وعدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية:

يتنبأ الفرض الثاني للدراسة بتحليل أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع تقارير الإفصاح السردية على عدم تماثل المعلومات. وبالتالي، يمكن للباحثين صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة على الشكل التالي:

$$Info_Assy = \beta_0 + \beta_1 (KAM) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (Lev) + \beta_4 (Growth) + \beta_5 (ACC.) + \varepsilon \quad (2)$$

٣/٣/٣ نموذج تحليل العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع تقارير الإفصاح السردية وقيمة الشركة:

يتنبأ الفرض الثالث للدراسة بتحليل أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع تقارير الإفصاح السردية على قيمة الشركة. وبالتالي، يمكن للباحثين صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة على الشكل التالي:

$$FV = \beta_0 + \beta_1 (KAM) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (Lev) + \beta_4 (Growth) + \beta_5 (ACC.) + \varepsilon \quad (3)$$

ونظراً لأن قيمة الشركة يمكن قياسها باستخدام أحد مقياسين أولهما يتعلق بمؤشر القيمة السوقية، وثانيهما يتعلق بالقيمة الاقتصادية المضافة، فإنه يمكن للباحثين تقسيم هذا النموذج إلى نموذجين فرعيين على النحو التالي:

$$FV_Tobin's\ Q = \beta_0 + \beta_1 (KAM) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (Lev) + \beta_4 (Growth) + \beta_5 ((ACC.) + \varepsilon \quad (3-1)$$

$$FV_EVA = \beta_0 + \beta_1 (KAM) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (Lev) + \beta_4 (Growth) + \beta_5 ((ACC.) + \varepsilon \quad (3-2)$$

ويمكن تفسير متغيرات النماذج على النحو التالي:

KAM : الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من خلال إجمالي عدد أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها بتقرير المراجع؛

AR : المخاطر الكامنة بعملية المراجعة ويمكن قياسه من خلال إجمالي قيمة مؤشر المخاطر الكامنة لعملية المراجعة؛

AR_BR : إجمالي قيمة مؤشر المخاطر الكامنة بالقسم الأول الخاص بمخاطر الأعمال والموضح بالمطلق رقم (١) من الدراسة الحالية؛

AR_FR : إجمالي قيمة مؤشر المخاطر الكامنة بالقسم الثاني الخاص بمخاطر الغش والموضح بالمطلق رقم (١) من الدراسة الحالية؛

AR_OR : إجمالي قيمة مؤشر المخاطر الكامنة بالقسم الثالث الخاص بمخاطر المراجعة المحتملة الأخرى والموضح بالمطلق رقم (١) من الدراسة الحالية؛

AR_ACR : إجمالي قيمة مؤشر المخاطر الكامنة بالقسم الرابع الخاص بمخاطر على مستوى الحسابات والموضح بالمطلق رقم (١) من الدراسة الحالية؛

AR_ASR : إجمالي قيمة مؤشر المخاطر الكامنة بالقسم الخامس الخاص بمخاطر على مستوى التأكيدات والموضح بالمطلق رقم (١) من الدراسة الحالية؛

Info_Assy : عدم تماثل المعلومات، من خلال قيمة مستوى تباين المعلومات والسابق قياسه باستخدام المدى السعري لأسعار الأسهم بالشركات المدرجة؛

FV_Tobin's Q : قيمة الشركة من خلال مؤشر القيمة السوقية السابق إيضاحه بمتغيرات الدراسة وأدوات القياس؛

FV_EVA : قيمة الشركة المقاسة بمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة السابق إيضاحه بمتغيرات الدراسة وأدوات القياس؛

LEV : الرافعة المالية، ويمكن قياسها بإجمالي الديون مقسوماً على إجمالي الأصول؛

Growth : معدل نمو المبيعات بالشركة، يساوي إيرادات السنة الحالية مطروحاً منها إيرادات السنة السابقة ومقسومة على سنة الأساس؛

Size: حجم الشركة، يمكن التعبير عنه بلوغاريتم إجمالي قيمة الأصول بالشركة؛

ACC: نسبة الاستحقاقات المحاسبية.

٤/٣ اختبارات الصلاحية والامتانة لمؤشر خطر المراجعة

يهدف الباحثان من إجراء اختبارات الصلاحية إلى التحقق من استيفاء المؤشر في عينة الدراسة، بمعنى توافر خصائص هذا المؤشر بعينة الدراسة بالإضافة إلى اختبار تجانس المؤشر بمكوناته الفرعية مع البيانات المدرجة بعينة الدراسة، ولذلك استخدم الباحثان اختبارات KMO ومعامل التحميل والصدق التقاربي للمؤشر وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢): نتيجة اختبارات الصلاحية لمؤشر خطر المراجعة الكامنة

Audit Risk Level	Item No.	% of observations disclosing	Factor Loading	KMO	AVE	CR
Business risks	X1	34.10%	0.778	0.715	0.742	0.683
	X2	23.30%	0.723			
	X3	33.30%	0.686			
	X4	24.40%	0.796			
	X5	44.00%	0.729			
Fraud Risk	X6	19.70%	0.826	0.763	0.721	0.691
	X7	20.10%	0.684			
	X8	19.70%	0.675			
	X9	13.70%	0.697			
Other engagement-level risks	X10	8.60%	0.744	0.741	0.739	0.727
	X11	8.20%	0.769			
	X12	10.70%	0.724			
	X13	6.10%	0.696			
Account-level risks	X14	8.00%	0.763	0.705	0.787	0.707
	X15	5.90%	0.735			
	X16	9.80%	0.823			
Assertion-level risks	X17	10.50%	0.803	0.771	0.737	0.695
	X18	11.30%	0.828			
	X19	6.40%	0.673			
	X20	9.00%	0.694			
	X21	6.40%	0.753			

وبناء على النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) يمكن للباحثين عرض مجموعة من الملاحظات الواردة على النتائج كما يلي:

١. تباين المتوسطات الحسابية لمستويات الإفصاح المحاسبي وفقاً للتقارير السردية عن البنود الفرعية لمؤشر خطر المراجعة بالبنود الفرعية للمؤشر ما بين (٥.٩٪ إلى ٤.٤٪).
٢. ارتفاع قيم معاملات التحميل لكافة بنود مؤشر الإفصاح عن مخاطر المراجعة الكامنة حيث أنها جميعاً أكبر من ٠.٦.
٣. كما يتبين ارتفاع قيم معاملات AVE الخاصة بمتوسط معاملات التحميل للبنود الفرعية للمؤشر حيث أنها جميعاً أكبر من ٠.٦ أيضاً.
٤. ارتفاع قيم الصدق التقاربي عن ٠.٦ وهو ما يشير إلى أن هذه الأبعاد جميعاً يمكنها تفسير نسبة ٥٠٪ فأكثر من النتائج الواردة بالمؤشر.

٥/٣ اختبارات التوزيع الطبيعي للبيانات

استخدم الباحثان اختبارات التوزيع الطبيعي المتمثلة في اختباري كولمغوروف سيمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) واختبار شابيرو ويلك (Shapiro-Wilk)، بغرض التحقق من اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي بالنسبة لمتغيرات الدراسة الكمية المتمثلة في: الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، ومخاطر المراجعة الكامنة، وعدم تماثل المعلومات، وقيمة الشركة، وهو ما يتضح نتائجهما من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣): نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
AR	0.065	457	0.000	0.935	457	0.000
Info_Assy	0.096	457	0.000	0.908	457	0.000
Tobin's Q	0.076	457	0.000	0.935	457	0.000
EVA	0.073	457	0.000	0.938	457	0.000
KAM	0.358	457	0.000	0.620	457	0.000
LEV	0.077	457	0.000	0.930	457	0.000
Growth	0.090	457	0.000	0.926	457	0.000
Size	0.063	457	0.000	0.936	457	0.000
ACC.	0.088	457	0.000	0.927	457	0.000

a. Lilliefors Significance Correction

تعتمد فرضية اختباري كولمجروف سيمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) واختبار شابيرو ويلك (Shapiro-Wilk) على فرض عدم يشير إلى أن التوزيع الخاص بالبيانات لا يتبع التوزيع الطبيعي، بمعنى أن ثبوت معنوية هذين الاختبارين يشير إلى أن التوزيع الخاص بالبيانات لا يتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا ثبت عدم معنوية هذين الاختبارين فذلك دليل واضح على أن التوزيع الخاص بالبيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

وبالتالي، بناء على النتائج السابق عرضها بالجدول رقم (٣) يتبين معنوية الاختبارين لكافة متغيرات الدراسة حيث أن قيمة Sig. لكافة المتغيرات أقل من ٥٪، وفي ذلك دلالة على أن توزيع البيانات لا يتبع التوزيع الطبيعي. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن اعتبار تلك النتائج مشكلة في صحة البيانات، حيث يمكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبيانات للعينات الكبيرة ($N > 30$)، بغض النظر عن توزيع المجتمع الأصلي، وذلك طبقاً ما تنص عليه نظرية النهاية المركزية، وبما أن حجم العينة في الدراسة الحالية ($N = 458$)، فإن مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً لن تكون ذات تأثير على صحة النماذج المستخدمة في الدراسة.

٦/٣ اختبارات الازدواج الخطي بين المتغيرات

استخدم الباحثان مقياس (Collinearity Diagnostics) للتحقق من وجود مشكلة الازدواج الخطي والتي تؤدي إلى عدم قدرة نموذج الدراسة على تفسير الأثر على المتغير التابع، ويتم ذلك من خلال احتساب معامل Tolerance لكل متغير سواء من المتغيرات المستقلة أو الرقابية في علاقة الانحدار مع المتغير التابع، ومن ثم يتم إيجاد معامل Variance Inflation Factor (VIF) حيث يعتبر بمثابة مقياس لتأثير علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، ويمكن للباحثين توضيح نتائج هذا الاختبار وذلك من خلال الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤): نتائج معامل تضخم التباين لنماذج اختبارات الفروض الإحصائية

	Model (1)		Model (1-1)		Model (1-2)	
	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF
KAM	0.746	1.279	0.725	1.226	0.688	1.092
Size	0.776	1.156	0.743	1.179	0.694	1.061
LEV	0.774	1.292	0.746	1.320	0.778	1.223
Growth	0.698	1.270	0.702	1.101	0.777	1.083
ACC.	0.747	1.127	0.748	1.202	0.708	1.280
	Model (1-3)		Model (1-4)		Model (1-5)	
	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF
KAM	0.758	1.048	0.816	1.097	0.696	1.343
Size	0.776	1.273	0.701	1.296	0.742	1.191
LEV	0.787	1.294	0.731	1.146	0.737	1.193
Growth	0.718	1.283	0.789	1.247	0.683	1.092
ACC.	0.721	1.215	0.798	1.203	0.716	1.306
	Model (2)		Model (3-1)		Model (3-2)	
	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF
KAM	0.739	1.170	0.822	1.321	0.743	1.126
Size	0.740	1.129	0.697	1.284	0.807	1.137
LEV	0.770	1.161	0.810	1.280	0.757	1.319
Growth	0.822	1.233	0.737	1.228	0.718	1.053
ACC.	0.803	1.222	0.778	1.012	0.689	1.252

ويتضح لدى الباحثين من الجدول السابق أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز ١٠ درجات، وقد أوضحت النتائج أن جميع قيم VIF للمتغيرات المستقلة لا تعاني من أي مشاكل بالازدواج الخطي في النموذج المقدر، وبناء عليه فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي، حيث أن الارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة احصائية ومنخفض جداً، ويدل ذلك على قوة النموذج المستخدم لتفسير تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

٧/٣ الإحصاءات الوصفية

سوف يقوم الباحثان بالاعتماد على الإحصاءات الوصفية المتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري والحدود الدنيا والقصى لتوضيح شكل العينة بمتغيرات الدراسة الحالية، وقد ترتب علي نتائج التحليل الإحصائي الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥): نتائج الإحصاءات الوصفية

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
AR	458	0.000	0.367	0.159	0.079
AR_BR	458	0.000	0.440	0.318	0.076
AR_FR	458	0.000	0.201	0.183	0.090
AR_OR	458	0.000	0.107	0.083	0.055
AR_ACR	458	0.000	0.105	0.087	0.078
AR_ASR	458	0.000	0.113	0.083	0.066
Info_Assy	458	0.000	14.528	8.567	1.115
FV_Tobin's Q	458	0.673	1.162	0.918	0.143
FV_EVA	458	0.468	2.957	1.642	0.865
KAM	458	1.000	11.000	5.691	0.526
SIZE	458	1.033	9.139	4.822	2.534
LEV	458	0.221	0.484	0.357	0.076
Growth	458	-0.095	0.319	0.112	0.122
ACC.	458	0.113	0.319	0.220	0.062
Valid N (listwise)	458				

١. فيما يتعلق بمخاطر المراجعة الكامنة، يتبين أن الأوساط الحسابية تبلغ ٣٦.٧٪، ٤٤٪، ٢٠.١٪، ١٠.٧٪، ١٠.٥٪، ١١.٣٠٪ على التوالي لكل من: إجمالي الإفصاح عن المخاطر الكامنة بعملية المراجعة، والمكونات الفرعية للمؤشر المتمثلة في الإفصاح عن مخاطر الأعمال، ومخاطر الغش، والمخاطر المحيطة بعملية المراجعة، والمخاطر المتعلقة بالحسابات، والمخاطر المتعلقة بالتأكدات، وهو ما يتفق مع نظيره بالنتائج الواردة بدراسة (Fukukawa, et al., 2006).
٢. وبالنسبة لمتغير عدم تماثل المعلومات فيتبين أن الوسط الحسابي لعدم تماثل المعلومات يبلغ ٨.٥٦٧، وهي قيمة متوسطة بين الحدود الدنيا والقصى للعينة وتشير إلى عدم تطرف القيم أو تحيز العينة، فضلاً عن اقترابها من نظيرتها بالعديد من الدراسات ذات الصلة (Ozlsanski, 2019; Hu, et al., 2023; Kachelmeier et al., 2020; Moroney, et al., 2021).
٣. أما المتغير الخاص بقيمة الشركة بشقيها سواء كان مؤشر القيمة السوقية أو مؤشر القيمة المضافة فيتبين أن أوساطها الحسابية تبلغ ٠.٩١٨، و١.٦٤٢ على التوالي، وكلا المتوسطان أولهما يتقرب من الواحد الصحيح والثاني أكبر من الواحد الصحيح، وهو ما يشير إلى قوة الشركات الواردة بالعينة وقدرتها على خلق القيمة، وتقرب تلك القيم مع نظيرتها بالعديد من الدراسات ذات الصلة (Zhai, et al., 2021; Carver, et al., 2023; Reid, et al., 2019; Köhler, et al. 2020).
٤. فيما يتعلق بمتغير الإفصاح عن أمور المراجعة الجوهرية فقد بلغ الوسط الحسابي له ٥.٦٩١ وهو ما يشير إلى توافر مستويات من إفصاح المراجع الخارجي عن أمور المراجعة الرئيسية وعدم تجاهلها تماماً من تقرير المراجع الخارجي، فضلاً عن اعتدالها وعدم تحيزها نحو الحدود الدنيا أو القصى للعينة، وهو ما يتفق مع نظيرها بالعديد من الدراسات ذات الصلة (Küster, 2024; Alves Júnior, & Galdi, 2019; Bentley, et al., 2021).
٥. يدل انخفاض مستويات الانحراف المعياري للمتغيرات المدرجة بعينة الدراسة على انخفاض مستوى التشتت بعينة الدراسة وارتفاع مستوى صلاحيتها للتحليل، وتأسيساً على النتائج السابق عرضها يمكن للباحثان مقارنة نتائج عينة الدراسة بالدراسات الأخرى ذات الصلة حيث أنها قريبة منها في النتائج بعينة الدراسة.

٨/٣ نتائج تحليل الارتباط

يهدف الباحثان من إجراء تحليل الارتباط إلى التحقق من طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار مشاكل الازدواج الخطي للتأكد على النتائج السابقة، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن معاملات الارتباط تنحصر ما بين +١ أو -١ حيث أن أقصى علاقة ارتباط بين المتغيرات هي علاقة المتغير بنفسه.

وتأسيساً على ذلك، قام الباحثان في هذه الدراسة بإجراء تحليل الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة المدرجة بنماذج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة، وذلك باعتبار أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية هي المتغير المستقل الرئيسي للدراسة، وأن مخاطر المراجعة الكامنة، وعدم تماثل المعلومات، وقيمة الشركة هي المتغيرات التابعة للدراسة الحالية، وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول رقم (٦) التالي:

جدول رقم (٦): نتائج تحليل الارتباط

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	(13)	(14)
(1) AR	1													
(2) AR_BR	*0.560	1												
(3) AR_FR	*0.585	*0.572	1											
(4) AR_OR	*0.687	*0.664	*0.638	1										
(5) AR_ACR	*0.683	*0.583	*0.611	*0.671	1									
(6) AR_ASR	*0.597	*0.631	*0.658	*0.583	*0.668	1								
(7) Info_Assy	0.135	0.073	0.185	0.246	0.170	0.110	1							
(8) FV_Tobin's Q	-0.232	-0.146	-0.259	-0.063	-0.131	-0.175	0.077	1						
(9) FV_EVA	-0.280	-0.089	-0.150	-0.130	-0.200	-0.265	0.140	0.137	1					
(10) KAM	*-0.641	*-0.604	*-0.667	*-0.587	*-0.686	*-0.630	*0.583	*-0.571	*-0.567	1				
(11) SIZE	-0.211	-0.200	-0.137	-0.183	-0.199	-0.243	-0.090	0.268	0.241	0.283	1			
(12) LEV	0.147	0.200	0.197	0.135	0.065	0.284	0.281	-0.133	-0.072	0.160	-0.127	1		
(13) Growth	-0.199	-0.086	-0.181	-0.271	-0.281	-0.207	-0.192	0.058	0.185	-0.093	0.056	-0.187	1	
(14) ACC.	-0.116	-0.199	-0.235	-0.062	-0.136	-0.191	0.174	-0.240	-0.145	0.189	-0.215	0.187	-0.132	1

علامة (*) بالمصفوفة تشير إلى معنوية المعاملات عند مستوى ١٪ أو أقل.

وتوضح نتائج الجدول رقم (٦) في المصفوفة السابقة وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين الأبعاد الفرعية لمؤشر خطر المراجعة الكامنة وبعضها البعض وبينها وبين المؤشر الإجمالي لخطر المراجعة أيضاً، بالإضافة إلى ذلك يتضح للباحثين أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يؤدي إلى تدنية المخاطر الكامنة لعملية المراجعة حيث يتبين وجود علاقة عكسية معنوية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وكافة الأبعاد الفرعية لمؤشر خطر المراجعة الكامنة فضلاً عن العلاقة العكسية مع المؤشر الإجمالي.

وإضافة إلى ذلك يتبين للباحثين عكسية العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقيمة الشركة بشقيها سواء باستخدام مؤشر القيمة السوقية أو مؤشر القيمة المضافة للشركة، وأخيراً يوجد علاقة طردية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومستوى عدم تماثل المعلومات، حيث يؤدي الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية إلى زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات نتيجة إعطاءه دلالات سلبية للمستخدم الخارجي للقوائم المالية.

كما تشير تلك النتائج إلى انقفاء مشكلة الازدواج الخطي، وتؤكد على النتائج السابقة لاختبار معامل تضخم التباين، حيث أن كافة معاملات الترابط بين المتغيرات المستقلة والحاكمة أقل من ٠.٨ وهو ما يشير إلى صحة فروض الدراسة مبدئياً.

٩/٣ نتائج اختبارات الفروض الإحصائية

يسعى الباحثان في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل العلاقات المباشرة بين المتغيرات الرئيسية للدراسة في ظل استخدام نماذج اختبارات الفروض الإحصائية المتمثلة في نماذج الانحدار المتعدد، وذلك من خلال المراحل الثلاثة التالية:

أولاً: أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية والمخاطر الكامنة بعملية المراجعة (الفرض الإحصائي الأول للدراسة)

يمكن للباحثين تحليل العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية والمخاطر الكامنة بعملية المراجعة من خلال تشغيل نموذج الانحدار رقم (١) الخاص باختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة، وذلك بالاعتماد على مستوى معنوية العلاقات واتجاهاتها بين المتغيرات. وفي هذا الشأن، قد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي لتشغيل نموذج الانحدار رقم (١) عن الجدول رقم (٧) التالي:

جدول رقم (٧): نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة

Dependent Variable: Audit Risk												
Variables	Panel A: AR_BR		Panel B: AR_FR		Panel C: AR_OR		Panel D: AR_ACR		Panel E: AR_ASR		Panel F: AR	
	β Coef.	t-stat.	β Coef.	t-stat.	β Coef.	t-stat.	β Coef.	t-stat.	β Coef.	t-stat.	β Coef.	t-stat.
Cons.	0.111	1.196	0.112	1.098	0.095	1.519	0.055	1.010	0.065	1.414	0.078	0.960
KAM	-0.237***	-2.704	-0.285***	-2.418	-0.306***	-2.812	-0.252***	-2.937	-0.312***	-2.709	-0.272***	-2.764
SIZE	0.093	1.519	0.073	1.006	0.090	1.179	0.069	1.062	0.095	1.108	0.109	1.471
LEV	0.055	1.435	0.115	1.178	0.076	1.194	0.074	1.229	0.082	1.121	0.085	1.446
Growth	0.072	1.283	0.084	1.552	0.070	0.956	0.079	1.021	0.085	1.570	0.066	1.329
ACC.	0.078	1.366	0.066	0.941	0.111	1.211	0.092	1.029	0.096	1.547	0.057	1.426
Year & Industry Dummies	<i>Included</i>		<i>Included</i>		<i>Included</i>		<i>Included</i>		<i>Included</i>		<i>Included</i>	
N	458		458		458		458		458		458	
F-value	11.700***		7.458***		7.518***		6.343***		7.123***		11.687***	
Adj. R2	21.00%		22.30%		11.50%		22.20%		18.20%		12.50%	

Note: *, ** and *** indicate statistical significance at the 10, 5 and 1% levels, respectively

ويتضح لدى الباحثان من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٧) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٢١٪، ٢٢.٣٪، ١١.٥٠٪، ٢٢.٢٪، ١٨.٢٪، ١٢.٥٪ على التوالي لكل من مخاطر المراجعة الكامنة في جانب مخاطر الأعمال، وجانب مخاطر الغش، وجانب مخاطر المراجعة الأخرى، وجانب المخاطر على مستوى الحسابات، وجانب المخاطر على مستوى التأكيدات، وأخيراً إجمالي مؤشر خطر المراجعة الكامنة على التوالي، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (١) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في مخاطر المراجعة الكامنة بنسبة ٢١٪، ٢٢.٣٪، ١١.٥٠٪، ٢٢.٢٪، ١٨.٢٪، ١٢.٥٪ على التوالي، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات ذات الصلة (Kharuddin, et al., 2022; Pasc, & Hategan, 2023; Florou., et al., 2023; Kharuddin, et al., 2022). وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (١) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه، كما يتبين للباحثين ارتفاع ومعنوية قيم F للنماذج المختلفة حيث إنها تبلغ ١١.٧، ٧.٤٥٨، ٧.٥١٨، ٦.٣٤٣، ٧.١٢٣، ١١.٦٨٧ على التوالي وجميعها معنوية عند مستوى معنوية ٥٪.

وبالنظر إلى نتائج العمود الأول (Panel A) يتبين للباحثين معنوية المتغير المستقل KAM الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية حيث أن $(\beta = -0.237; t = -2.704 > 2)$ كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تشير إلى مستوى المخاطر التي يتعرض لها المراجع عند إجراء عملية المراجعة ومن ثم إصرار المراجع على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ستؤدي إلى تراجع المديرين عن رفع مستوى المخاطر المحيطة بعملية المراجعة، وبالتالي تنشأ العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومخاطر المراجعة الكامنة في جانب مخاطر الأعمال. وبالتالي، يؤكد الباحثان على وجود العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومخاطر المراجعة الكامنة في جانب مخاطر الأعمال.

كما تشير نتائج العمود الثاني (Panel B) معنوية المتغير المستقل KAM الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية حيث أن $(\beta = -0.285; t = -2.418 > 2)$ كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تشير إلى مستوى المخاطر التي يتعرض لها المراجع عند إجراء عملية المراجعة ومن ثم إصرار المراجع على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ستؤدي إلى تراجع المديرين عن رفع مستوى المخاطر المحيطة بعملية المراجعة، وبالتالي تنشأ العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومخاطر المراجعة الكامنة في جانب مخاطر الغش. وبالتالي، يؤكد الباحثان على وجود العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومخاطر المراجعة الكامنة في جانب مخاطر الغش.

كما توضح نتائج العمود الثالث (Panel C) معنوية المتغير المستقل KAM الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية حيث أن $(\beta = -0.306; t = -2.812 > 2)$ كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تدل على مستوى المخاطر التي يتعرض لها المراجع عند إجراء عملية المراجعة ومن ثم إصرار المراجع على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ستؤدي إلى تراجع المديرين عن رفع مستوى المخاطر المحيطة بعملية المراجعة، وبالتالي تنشأ العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومخاطر المراجعة الكامنة في جانب مخاطر المراجعة الأخرى. وبالتالي، يؤكد الباحثان

على وجود العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومخاطر المراجعة الكامنة في جانب مخاطر المراجعة الأخرى.

تشير نتائج العمود الرابع (Panel D) إلى معنوية المتغير المستقل KAM الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية حيث أن $(\beta = -0.252; t = -2.937 > 2)$ كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية الذي يدل على مستوى المخاطر التي يتعرض لها المراجع عند إجراء عملية المراجعة ومن ثم إصرار المراجع على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ستؤدي إلى تراجع المديرين عن رفع مستوى المخاطر المحيطة بعملية المراجعة، وبالتالي تنشأ العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومخاطر المراجعة الكامنة في جانب المخاطر على مستوى الحسابات. وبالتالي، يؤكد الباحثان على وجود العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومخاطر المراجعة الكامنة في جانب المخاطر على مستوى الحسابات.

بينما تشير نتائج العمود الخامس (Panel E) يبين للباحثين معنوية المتغير المستقل KAM الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية حيث أن $(\beta = -0.312; t = -2.709 > 2)$ كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تشير إلى مستوى المخاطر التي يتعرض لها المراجع عند إجراء عملية المراجعة ومن ثم إصرار المراجع على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ستؤدي إلى تراجع المديرين عن رفع مستوى المخاطر المحيطة بعملية المراجعة، وبالتالي تنشأ العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومخاطر المراجعة الكامنة في جانب المخاطر على مستوى التأكيدات. وبالتالي، يؤكد الباحثان على وجود العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومخاطر المراجعة الكامنة في جانب المخاطر على مستوى التأكيدات.

وأخيراً، تشير نتائج العمود السادس (Panel F) إلى معنوية المتغير المستقل KAM الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية حيث أن $(\beta = -0.272; t = -2.764 > 2)$ كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تشير إلى مستوى المخاطر التي يتعرض لها المراجع عند إجراء عملية المراجعة ومن ثم إصرار المراجع على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ستؤدي إلى تراجع المديرين عن رفع مستوى المخاطر المحيطة بعملية المراجعة، وبالتالي تنشأ العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومخاطر المراجعة الكامنة. وبالتالي، يؤكد الباحثان على وجود العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومخاطر المراجعة الكامنة.

ووفقاً لما سبق يمكن للباحثين قبول الفرض الإحصائي الأول للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على المخاطر الكامنة للمراجعة. ورفض الفرض العدم.

ثانياً: أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من معلومات التقارير السردية على عدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية (الفرض الإحصائي الثاني للدراسة):

يمكن للباحثين تحليل العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع تقارير الإفصاح السردية وعدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية من خلال تشغيل نموذج الانحدار رقم (٢) الخاص باختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة، وذلك بالاعتماد على مستوى معنوية العلاقات واتجاهاتها

بين المتغيرات. وفي هذا الشأن، قد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي لتشغيل نموذج الانحدار رقم (٢) عن الجدول رقم (٨) التالي:

جدول رقم (٨): نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة

Dependent Variable: Info_Assy		
Variables	Panel A	
	β Coef.	t-stat.
Cons.	0.066	1.166
KAM	0.303***	2.756
SIZE	0.067	1.521
LEV	0.111	1.069
Growth	0.070	1.245
ACC.	0.071	1.407
Year & Industry Dummies	Included	
N	458	
F-value	7.118***	
Adj. R2	20.10%	

Note: *, ** and *** indicate statistical significance at the 10, 5 and 1% levels, respectively

ويتضح لدى الباحثان من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٨) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٢٠.١٪ لعدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (٢) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في عدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية بنسبة ٢٠.١٪، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات ذات الصلة (Ozlanski, 2019; Hu, et al., 2023; Kachelmeier et al., 2020; Moroney, et al., 2021). وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (٢) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه. كما يتبين للباحثين ارتفاع ومعنوية قيم F للنماذج المختلفة حيث أنها تبلغ ٧.١١٨ وهي معنوية عند مستوى معنوية ٥٪.

وبالنظر إلى نتائج العمود الأول (Panel A) يتبين للباحثين معنوية المتغير المستقل KAM الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية حيث أن $(\beta = 0.303; t = 2.756 > 2)$ كما أنه يحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تشير إلى مستوى المخاطر التي يتعرض لها المراجع عند إجراء عملية المراجعة، ومن ثم إيصال رسائل

غير مطمئنة للمستخدم الخارجي للقوائم المالية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية. وبالتالي، يؤكد الباحثان على وجود العلاقة الطردية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومستوى عدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية.

ولذلك يمكن للباحثين قبول الفرض الإحصائي الثاني للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على مستوى عدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية. ورفض الفرض العدم.

ثالثاً: أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على قيمة الشركة (الفرض الإحصائي الثالث للدراسة):

يمكن للباحثين تحليل العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية وقيمة الشركة من خلال تشغيل نموذج الانحدار رقم (٣) الخاص باختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة، وذلك بالاعتماد على مستوى معنوية العلاقات واتجاهاتها بين المتغيرات. وفي هذا الشأن، قد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي لتشغيل نموذج الانحدار رقم (٣) عن الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩): نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة

Dependent Variable: Firm Value				
Variables	Panel A: FV_Tobin's Q		Panel B: FV_EVA	
	β Coef.	t-stat.	β Coef.	t-stat.
Cons.	0.108	1.148	0.055	1.556
KAM	-0.264***	-3.041	-0.303***	-2.234
SIZE	0.060	1.281	0.080	1.321
LEV	0.113	1.483	0.092	1.295
Growth	0.106	1.254	0.104	1.590
ACC.	0.115	1.443	0.111	1.276
Year & Industry Dummies	Included		Included	
N	458		458	
F-value	9.240***		6.775***	
Adj. R2	16.90%		12.70%	

Note: *, ** and *** indicate statistical significance at the 10, 5 and 1% levels, respectively

يتبين لدى الباحثان من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٩) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ١٦.٩٪، ١٢.٧٪ على التوالي لكل من مؤشر القيمة السوقية، ومؤشر القيمة المضافة على التوالي، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (٣) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في مؤشر القيمة السوقية، ومؤشر القيمة المضافة على التوالي بنسبة ١٦.٩٪، ١٢.٧٪ على التوالي، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات ذات الصلة (Zhai, et al., 2021; Carver, et al., 2023; Reid, et al., 2019; Köhler, et al. 2020). وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (٣) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه. كما يتبين للباحثين ارتفاع ومعنوية قيم F للنماذج المختلفة حيث أنها تبلغ ٩.٢٤٠، ٦.٧٧٥ على التوالي وجميعها معنوية عند مستوى معنوية ٥٪.

وبالنظر إلى نتائج العمود الأول (Panel A) يتضح للباحثين معنوية المتغير المستقل KAM الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية حيث أن $(\beta = -0.264; t = -3.041 > 2)$ كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تشير إلي مستوى المخاطر التي يتعرض لها المراجع عند إجراء عملية المراجعة، ومن ثم إيصال رسائل غير مطمئنة للمستخدم الخارجي للقوائم المالية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض قيمة الشركة على مؤشر القيمة السوقية Tobin's Q. وبالتالي، يؤكد الباحثان على وجود العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقيمة الشركة باستخدام مؤشر القيمة السوقية.

كما تشير نتائج العمود الثاني (Panel B) إلى معنوية المتغير المستقل KAM الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية حيث أن $(\beta = -0.303; t = -2.234 > 2)$ كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تشير إلى مستوى المخاطر التي يتعرض لها المراجع عند إجراء عملية المراجعة ومن ثم إصرار المراجع على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ستؤدي إلى تراجع المديرين عن رفع مستوى المخاطر المحيطة بعملية المراجعة، وبالتالي تنشأ العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقيمة الشركة باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة. وبالتالي، يؤكد الباحثان على وجود العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقيمة الشركة باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة.

وتأسيساً على ما سبق يمكن للباحثين قبول الفرض الإحصائي الثالث للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على قيمة الشركة. ورفض الفرض العدم.

٤- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

وفقاً لما سبق عرضه في الدراسة النظرية والعملية توصل الباحثان إلى أهم النتائج والتوصيات على النحو التالي:

١. تحتوي التقارير السردية على مجموعة من التقارير التي يتم استخدامها لمعرفة المعلومات اللازمة عن الشركة، وذلك نظراً لعدم كفاية البيانات الواردة بالقوائم المالية على تلبية

٢. احتياجات أصحاب المصلحة، فهي تشمل تقارير الإدارة، تقارير الاستدامة، التقارير البيئية والحوكمة، تقارير عن المسؤولية الاجتماعية، التقارير الاستراتيجية، تقرير عن المخاطر.
٣. قد ينتج عن معاملة الأطراف ذات العلاقة تلاعب بالتقارير المالية مما يؤدي إلى مزيد من عدم تماثل المعلومات ومن ثم يقلل من ثقة المستثمرين في تلك التقارير وهذا بدوره يخفض من قيمة الشركة.
٤. يوفر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية قدر أكبر من الشفافية لعملية المراجعة للمستخدمين الخارجيين فضلاً عن إنشاء رابط إعلامي بين المراجعين والمستثمرين والتركيز على أهم المعلومات من بين كل ما تفصح عنه الإدارة لمستخدمي القوائم المحاسبية.
٥. يعمل الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تحديد العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة واستخدام معاملات الأطراف ذات العلاقة ومن ثم يمكن أن يوجه المديرين في تقييم الموارد المطلوبة لارتباطات المراجعة المالية.
٦. يؤدي الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية إلى مساعدة المراجعين على تقييم المخاطر الكامنة وراء عمليات المراجعة بشكل أفضل من خلال تقديم الإدارة لإفصاحات عالية الجودة خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المستقبلية كالأداء المالي المستقبلي واستراتيجيات الأعمال الحالية والمخطط لها بالإضافة إلى إفصاحها عن معاملة الأطراف ذات العلاقة.
٧. يزيد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في ضوء معلومات التقارير السردية من معلومات الشركة عن معاملة الأطراف ذات العلاقة في سوق رأس المال بالمقارنة مع تقارير المراجعة التقليدية وهذا يؤدي إلى رد فعل أكثر أهمية في السوق وفائض عائدات أعلى.
٨. يؤثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على قدرة المديرين المتصورة على التلاعب بالأرباح مما يؤثر بعد ذلك على تصورات المستثمرين لمصادقية التقارير السردية التي يقدمها الإدارة ومن ثم تقل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.
٩. توضح نتائج التحليل الإحصائي معنوية المتغير الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية حيث أن $(\beta = -0.237; t = -2.704 > 2)$ وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومخاطر المراجعة الكامنة في جانب مخاطر الأعمال.
١٠. يوجد علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومخاطر المراجعة الكامنة في جانب مخاطر الغش.
١١. تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى معنوية المتغير المستقل (الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية) حيث أن $(\beta = -0.306; t = -2.812 > 2)$ ، وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومخاطر المراجعة الكامنة في جانب مخاطر المراجعة الأخرى.
١٢. تبين للدراسة العملية معنوية المتغير المستقل KAM الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية حيث أن $(\beta = -0.252; t = -2.937 > 2)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية الذي يدل على مستوى المخاطر التي يتعرض لها المراجع عند إجراء عملية المراجعة ومن ثم إصرار المراجع على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ستؤدي إلى تراجع المديرين عن رفع مستوى المخاطر المحيطة بعملية المراجعة.

١٢. يوجد تأثير عكسي معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على المخاطر الكامنة للمراجعة.
١٣. تشير الدراسة الإحصائية إلى معنوية المتغير الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية حيث أن ($\beta = 0.303$; $t = 2.756 > 2$)، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تشير إلى مستوى المخاطر التي يتعرض لها المراجع عند إجراء عملية المراجعة، ومن ثم إيصال رسائل غير مطمئنة للمستخدم الخارجي للقوائم المالية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية.
١٤. يوجد تأثير طردي معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على مستوى عدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية.
١٥. توصلت نتائج الدراسة الإحصائية إلى وجود تأثير عكسي معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع معلومات التقارير السردية على قيمة الشركة.
١٦. توصي الدراسة الحالية الجهات المنظمة لمهنة المراجعة بمصر بضرورة إصدار معيار مصري يواكب معيار المراجعة الدولي (ISA701)، بالإضافة إلى تدريب المراجعين عليه حتى يتمكنوا من تحقيق المنافع المرجوة من تطبيقه والتي تتمثل في زيادة شفافية محتوى تقرير المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات بين مراقبي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية ومن ثم تقليص فجوة التوقعات في المراجعة.
١٧. يجب أن تسلط أمور المراجعة الرئيسية الضوء على المجالات الرئيسية في عملية المراجعة لجذب انتباه المستخدمين، وتحسين التواصل مع الإدارة وأصحاب المصلحة وتجديد تركيز المراجع على عملية تقييم المخاطر والاستجابة لها في قلب ممارسة المراجعة المعاصرة.
١٨. ينبغي على المراجعين التركيز بشكل أكبر على التأكد من تحقيق أهداف المراجعة وتوثيقها بشكل مناسب لتقليص فجوة توقعات المراجعة ومن ثم حصول مستخدمو تقارير المراجعة على فهم أفضل لوظيفة المراجعة من خلال توضيحه لمعاملات الأطراف ذات العلاقة الخاصة بالشركة ومدى صحة إفصاح الشركة عنها في التقارير السردية.
١٩. ينبغي تحليل الأقسام السردية في التقارير السنوية بدلاً من التركيز فقط على القوائم المالية أو البيانات الكمية المقدمة من الإدارة.
٢٠. توصي الدراسة الحالية بضرورة البحث في قياس أثر الإفصاح عن الأمور الرئيسية على مخاطر عملية المراجعة في ضوء جهد المراجع، قياس أثر العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وأنعاب مراقب الحسابات على تأخر تقرير المراجعة.

قائمة المراجع المراجع باللغة العربية

١. بيومي، ميهاب صلاح. (٢٠٢٠). أثر معلوماتية التقارير السردية على دعم القدرة التنبؤية للمستثمرين: دراسة تحليلية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١١ (٢)، ٢، ١٣٧٤-١٣٩٩.
٢. الشيخ، محمد رزق إسماعيل. (٢٠٢٢). أثر تطبيق تقنية الحوسبة السحابية علي تحسين جودة التقارير السردية وانعكاساتها علي قيمة الشركة، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٣ (٢)، ٢١٣ - ٢٤٣.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Adams, C. A., Druckman, P. B., & Picot, R. C. (2020). Sustainable development goals disclosure (SDGD) recommendations. ACCA: London, UK.
2. Atkins, J., & Maroun, W. (2018). Integrated extinction accounting and accountability: building an ark. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 31(3), 750-786.
3. Alves Júnior, E. D., & Galdi, F. C. (2019). The informational relevance of key audit matters. *Revista Contabilidade & Finanças*, 31, 67-83.
4. Abd Majid, N., Rahmat, M. M., & Ahmed, K. (2023). Independent directors' attributes and related party transactions in Malaysia: evidence from an individual perspective. *Journal of Financial Reporting and Accounting*. 1-23.
5. Akther, T., & Xu, F. (2021). An investigation of the credibility of and confidence in audit value: evidence from a developing country. *Accounting Research Journal*, 34(5), 488-510.
6. Abozaid, E. M., Elshaabany, M. M., & Diab, A. A. (2020). The impact of audit quality on narrative disclosure: Evidence from Egypt. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 24(1), 1-14.
7. Burke, J. J., Hoitash, R., Hoitash, U., & Xiao, X. (2020). The determinants, textual properties, and consequences of US critical audit matter disclosures. *Financial Accounting*, 1-73.
8. Baatwah, S. R., Almoataz, E. S., Omer, W. K., & Aljaaidi, K. S. (2022). Does KAM disclosure make a difference in emerging markets? An investigation into audit fees and report lag. *International Journal of Emerging Markets*. 1-24.
9. Bepari, M. K., Nahar, S., Azim, M. I., & Mollik, A. T. (2023). It is a balancing act: understanding the key audit matters disclosure in the

-
-
- context of a developing country. *Journal of Accounting & Organizational Change*, 1-27.
10. Briem, C. R., & Wald, A. (2018). Implementing third-party assurance in integrated reporting: Companies' motivation and auditors' role. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 31(5), 1461-1485.
 11. Bédard, J., Gonthier-Besacier, N., & Schatt, A. (2019). Consequences of expanded audit reports: Evidence from the justifications of assessments in France. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 38(3), 23-45.
 12. Bona Sánchez, C., Elistratova, M., & Pérez Alemán, J. (2023). Related party transactions and earnings quality: the moderating role of female directors. *International Journal of Accounting & Information Management*, 31(5), 726-755.
 13. Bentley, J. W., Lambert, T. A., & Wang, E. (2021). The effect of increased audit disclosure on managers' real operating decisions: Evidence from disclosing critical audit matters. *The Accounting Review*, 96(1), 23-40.
 14. Boonlert -U-Thai, K., Srijunpetch, S., & Phakdee, A. (2019). Key audit matters: What they tell. *Journal of Accounting Profession*, 15(45), 5-25.
 15. Bona Sánchez, C., Elistratova, M., & Pérez Alemán, J. (2023). Related party transactions and earnings quality: the moderating role of female directors. *International Journal of Accounting & Information Management*, 31(5), 726-755.
 16. Chen, J. Z., Elemes, A., Hope, O. K., & Yoon, A. S. (2023). Audit-Firm profitability: Determinants and implications for audit outcomes. *European Accounting Review*, 1-28.
 17. Carver, B., Muriel, L., & Trinkle, B. S. (2023). Does the Reporting of Critical Audit Matters Affect Nonprofessional Investors' Perceptions of Auditor Credibility, Information Overload, Audit Quality, and Investment Risk?. *Behavioral Research in Accounting*, 35(1), 21-44.
 18. de Souza, J. A. S., Rissatti, J. C., Rover, S., & Borba, J. A. (2019). The linguistic complexities of narrative accounting disclosure on financial statements: An analysis based on readability characteristics. *Research in International Business and Finance*, 48, 59-74.
 19. Elshandidy, T., Shrivies, P. J., Bamber, M., & Abraham, S. (2018). Risk reporting: A review of the literature and implications for future research ☆. *Journal of Accounting Literature*, 40(1), 54-82.

-
-
20. Elliott, W. B., Fanning, K., & Peecher, M. E. (2020). Do investors value higher financial reporting quality, and can expanded audit reports unlock this value?. *The Accounting Review*, 95(2), 141-165.
 21. Ecim, D., Maroun, W., & Duboise de Ricquebourg, A. (2023). An analysis of key audit matter disclosures in South African audit reports from 2017 to 2020. *South African Journal of Business Management*, 54(1), 3669.
 22. Eulaiwi, B., Al-Hadi, A. H. A., Duong, L., Perrin, B., & Taylor, G. (2023). Related party transactions, ownership structures and cost of debt: evidence from GCC listed firms. *Accounting Research Journal*, 36(4/5), 471-494.
 23. Elmarzouky, M., Hussainey, K., Abdelfattah, T., & Karim, A. E. (2022). Corporate risk disclosure and key audit matters: the egocentric theory. *International Journal of Accounting & Information Management*, 30(2), 230-251.
 24. Fuller, S. H., Joe, J. R., & Luippold, B. L. (2021). The effect of auditor reporting choice and audit committee oversight on management financial disclosures. *The Accounting Review*, 96(6), 239-274.
 25. Fukukawa, H., Mock, T. J., & Wright, A. (2006). Audit programs and audit risk: A study of Japanese practice. *International Journal of Auditing*, 10(1), 41-65.
 26. Ferreira, C., & Morais, A. I. (2019). Analysis of the relationship between company characteristics and key audit matters disclosed. *Revista Contabilidade & Finanças*, 31, 262-274.
 27. Florou, A., Wu, X., Shuai, Y., & Zhang, V. Q. (2023). State Control, Related-Party Transactions and Audit Reporting: Evidence from Key Audit Matters. *Related-Party Transactions and Audit Reporting: Evidence from Key Audit Matters (July 21, 2023)*, 1-54.
 28. FRC. (2013). *Consultation paper: Revision to ISA (UK and Ireland) 700—Requiring the Auditor's report to address risks of material misstatement, materiality and a summary of the audit scope*. London, England: Financial Reporting Council.
 29. Garefalakis, A., Sariannidis, N., & Lemonakis, C. (2020). Operational elements of Narrative Disclosure Information (NDI) in a geographical context. *Annals of Operations Research*, 294, 123-149.

-
-
30. Gutierrez, E., Krupa, J., Minutti-Meza, M., & Vulcheva, M. (2020). Do going concern opinions provide incremental information to predict corporate defaults?. *Review of Accounting Studies*, 25, 1344-1381.
 31. Gutierrez, E. F., Minutti-Meza, M., Tatum, K., & Vulcheva, M. (2022). Consequences of Expanded Audit Reports: Evidence from the United Kingdom's Alternative Investment Market. *Available at SSRN* 3805879.1-66.
 32. Gutierrez, E., Minutti-Meza, M., Tatum, K. W., & Vulcheva, M. (2018). Consequences of adopting an expanded auditor's report in the United Kingdom. *Review of Accounting Studies*, 23, 1543-1587.
 33. Gold, A., Heilmann, M., Pott, C., & Rematzki, J. (2020). Do key audit matters impact financial reporting behavior?. *International Journal of Auditing*, 24(2), 232-244.
 34. Hu, Z., Li, Y., Lin, B., & Kleinman, G. (2023). The impact of key audit matter reporting on analyst forecast accuracy and forecast dispersion: evidence from Chinese listed firms. *Managerial Auditing Journal*, 38(3), 288-313.
 35. Hux, C. T. (2021). How does disclosure of component auditor use affect nonprofessional investors' perceptions and behavior?. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 40(1), 35-54.
 36. IAASB. (2015). Reporting on audited financial statements: New and revised auditor reporting standards and related conforming amendments. Retrieved from http://www.iaasb.org/system/files/publications/files/Reporting-on-AFS-New-&Revised-Stds-Combined_1.pdf.
 37. Kachelmeier, S. J., Rimkus, D., Schmidt, J. J., & Valentine, K. (2020). The forewarning effect of critical audit matter disclosures involving measurement uncertainty. *Contemporary Accounting Research*, 37(4), 2186-2212.
 38. Klevak, J., Livnat, J., Pei, D., & Suslava, K. (2023). Critical audit matters: Possible market misinterpretation. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 42(3), 45-70.
 39. Kang, Y. J. (2019). Are audit committees more challenging given a specific investor base? Does the answer change in the presence of prospective critical audit matter disclosures?. *Accounting, Organizations and Society*, 77, 101051.

-
-
40. Kharuddin, K. A. M., Basioudis, I. G., & Al-Farooque, O. (2022). Extended auditor reports and key audit matters disclosure as complements to corporate narrative reporting. *Corporate Narrative Reporting: Beyond the Numbers*, 95.
 41. Köhler, A., Ratzinger-Sakel, N., & Theis, J. (2020). The effects of key audit matters on the auditor's report's communicative value: Experimental evidence from investment professionals and non-professional investors. *Accounting in Europe*, 17(2), 105-128.
 42. Küster, S. (2024). The determinants of linguistic features in key audit matters: Empirical evidence from Europe. *International Journal of Auditing*.1-33.
 43. Kusumawati, E., & Setiawan, A. (2019). The effect of managerial ownership, institutional ownership, company growth, liquidity, and profitability on company value. *Riset Akuntansi Dan Keuangan Indonesia*, 4(2), 136-146.
 44. Khuong, N. V., Liem, N. T., Anh, L. H. T., & Dung, B. T. N. (2023). Related party transactions, accrual-based earnings management and real activities earnings management in emerging market. *Pacific Accounting Review*, 1-17.
 45. Kitiwong, W., & Sarapaivanich, N. (2020). Consequences of the implementation of expanded audit reports with key audit matters (KAMs) on audit quality. *Managerial Auditing Journal*, 35(8), 1095-1119.
 46. Liao, L., Sharma, D., Yang, Y. J., & Zhao, R. (2023). Adoption and content of key audit matters and stock price crash risk. *International Review of Financial Analysis*, 88, 1-17.
 47. Li, V., & Luo, Y. (2023). Costs and benefits of auditors' disclosure of critical audit matters: Initial evidence from the United States. *Advances in accounting*, 60, 1-20.
 48. Li, X. (2020). Informational Value in Critical Audit Matters—Evidence from Institutional Investors in Shanghai Stock Market. *American Journal of Industrial and Business Management*, 10(2), 286-304.
 49. Lennox, C. S., Schmidt, J. J., & Thompson, A. M. (2023). Why are expanded audit reports not informative to investors? Evidence from the United Kingdom. *Review of Accounting Studies*, 28(2), 497-532.
 50. Michelon, G., Trojanowski, G., & Sealy, R. (2022). Narrative reporting: State of the art and future challenges. *Accounting in Europe*, 19(1), 7-47.

-
-
51. Mohaisen, H. A., Al-Abedi, T. K., & Saeed, H. S. (2021). The Impact of accounting disclosure according to integrated business reports on the value of the company and the cost of capital: An empirical study in Iraq Stock Exchange. *Technology*.
 52. Muñoz-Izquierdo, N., Pincus, M., & Wellmeyer, P. (2023). Are key audit matter disclosures useful in assessing the financial distress level of a client firm?. *The British Accounting Review*, 1-21.
 53. Moroney, R., Phang, S. Y., & Xiao, X. (2021). When do investors value key audit matters?. *European Accounting Review*, 30(1), 63-82.
 54. Mahtani, U. S. (2022). Financial Distress Assessment Using Related Party Transactions. *Indian Journal of Corporate Governance*, 15(1), 5-25.
 55. Nguyen, L. A., & Kend, M. (2021). The perceived impact of the KAM reforms on audit reports, audit quality and auditor work practices: stakeholders' perspectives. *Managerial Auditing Journal*, 36(3), 437-462.
 56. Ozlanski, M. E. (2019). Bright lines vs. blurred lines: When do critical audit matters influence investors' perceptions of management's reporting credibility?. *Advances in accounting*, 45, 1-11.
 57. Pinto, I., & Morais, A. I. (2019). What matters in disclosures of key audit matters: Evidence from Europe. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 30(2), 145-162.
 58. Porumb, V. A., Zengin-Karaibrahimoglu, Y., Lobo, G. J., Hooghiemstra, R., & De Waard, D. (2021). Expanded auditor's report disclosures and loan contracting. *Contemporary Accounting Research*, 38(4), 3214-3253.
 59. Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) .(2016) .Proposed auditing standard—The auditor's report on an audit of financial statements when the auditor expresses an unqualified opinion and related amendments to PCAOB Standards. PCAOB Release No. 2016-003, Washington, DC, available at: <https://pcaobus.org/Rulemaking/Docket034/Release-2016-003-ARM.pdf>.
 60. Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). (2017). PCAOB Release No. 2017-001: The auditor's report on an audit of financial statements when the auditor expresses an unqualified opinion and related amendments to PCAOB standards. Available at <https://pcaobus.org/Rulemaking/Docket034/2017-001-auditors-report-final-rule.pdf>.

-
-
61. PCAOB. (2013). *Proposed auditing standards – The auditor’s report on an audit of financial statements when the auditor expresses an unqualified opinion; the auditor’s responsibilities regarding other information in certain documents containing audited financial statements and the related auditor’s report; and related amendments to PCAOB standards*. PCAOB Release No. 2013-005, August 13, 2013.
 62. Pasc, L. V., & Hategan, C. D. (2023). Disclosure of Key Audit Matters: European Listed Companies’ Evidence on Related Parties Transactions. *International Journal of Financial Studies*, 11(3), 82, 1-12.
 63. Rahaman, M. M., Hossain, M. M., & Bhuiyan, M. B. U. (2023). Disclosure of key audit matters (KAMs) in financial reporting: evidence from an emerging economy. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 13(3), 666-702.
 64. Rahaman, M. M., & Chand, P. (2022). Implications of recent reforms to auditor reporting requirements in Australia. *Meditari Accountancy Research*, 30(2), 373-394.
 65. Reid, L. C., Carcello, J. V., Li, C., Neal, T. L., & Francis, J. R. (2019). Impact of auditor report changes on financial reporting quality and audit costs: Evidence from the United Kingdom. *Contemporary Accounting Research*, 36(3), 1501-1539.
 66. Rahman, H. (2024). Financial Statements and Financial Reporting–A Narrative Embedded in Numbers, a Two Prong Philosophy–Grameen Bank & Islami Bank Bangladesh Limited (IBBL). In *Digital Technology and Changing Roles in Managerial and Financial Accounting: Theoretical Knowledge and Practical Application* (Vol. 36, pp. 167-180). Emerald Publishing Limited.
 67. Rahmat, M. M., Muniandy, B., & Ahmed, K. (2020). Do related party transactions affect earnings quality? Evidence from East Asia. *International Journal of Accounting & Information Management*, 28(1), 147-166.
 68. Rasheed P. C, A., & Hawaldar, I. T. (2021). Related party transactions and audit risk. *Cogent Business & Management*, 8(1), 1-17.
 69. Schneider, T., Michelon, G., & Paananen, M. (2018). Environmental and social matters in mandatory corporate reporting: An academic note. *Accounting Perspectives*, 17(2), 275-305.
 70. Sierra-García, L., Gambetta, N., García-Benau, M. A., & Orta-Pérez, M. (2019). Understanding the determinants of the magnitude of entity-level

-
-
- risk and account-level risk key audit matters: The case of the United Kingdom. *The British Accounting Review*, 51(3), 227-240.
71. Salehi, M., & Arianpoor, A. (2022). The consequences of the auditor's choice in group companies and expectations gap. *Management Research Review*, 45(4), 453-469.
72. Seebeck, A., & Kaya, D. (2022). The power of words: an empirical analysis of the communicative value of extended auditor reports. *European Accounting Review*, 1-31.
73. Suttipun, M. (2022). External auditor and KAMs reporting in alternative capital market of Thailand. *Meditari Accountancy Research*, 30(1), 74-93.
74. Suttipun, M. (2020). KAM reporting and common share price of listed companies in the market of alternative investment from Thailand. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 24(3), 1-10.
75. Saurabh, K. (2023). Separating abusive from efficient related-party transactions: evidence from India. *Asian Review of Accounting*. 631- 657.
76. Tangruenrat, C. (2017). New auditor's report: The 1st-year experiences. *Journal of Accounting Profession*, 13(38), 5-21.
77. Wilson, A. (2021). 'The art of conversation: the expanded audit report'— a practitioner view. *Accounting and Business Research*, 51(5), 582-584.
78. Waad, N. H., Hashim, N. N., & Rahmat, M. M. (2021). Reputable Audit Quality Attributes and Related Party Transactions Disclosure. *International Journal of Economics & Management*, 15(1), 33-49.
79. Zhai, H., Lu, M., Shan, Y., Liu, Q., & Zhao, Y. (2021). Key audit matters and stock price synchronicity: Evidence from a quasi-natural experiment in China. *International Review of Financial Analysis*, 75, 1-11.

ملحق رقم (١)

مؤشر المخاطر الكامنة

الدرجة المعيارية	بنود المخاطر الكامنة بعملية المراجعة
	أولاً: مخاطر الأعمال
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة تدهور مؤشر السيولة عن متوسط الصناعة والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	السيولة
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة تدهور مؤشر الربحية عن متوسط الصناعة والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	الربحية
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة تدهور التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن متوسط الصناعة والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة تدهور الوضع التنافسي عن متوسط الصناعة بدلالة المبيعات والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	مستوى المنافسة
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة عدم الإفصاح عن أي تطورات تكنولوجية بالتصنيع لدى الشركة والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	درجة الابداع التكنولوجي
	ثانياً: مخاطر الغش
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة عدم توافر الإفصاحات السردية بشأن إدارة الموارد داخل الشركة والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	الرقابة العامة على الموارد
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة عدم الالتزام بدوران المراجع الخارجي والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	فعالية المراجعين الخارجيين
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة التزايد غير المبرر بالمكافآت الإدارية عن متوسط الصناعة والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	المكافآت الادارية
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة وجود تنبؤات مالية غير سارة من قبل شركات التحليل المالي عن متوسط الصناعة والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	التنبؤات المتعسفة
	ثالثاً: مخاطر أخرى تتعلق بعملية المراجعة
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة وجود تحويلات بنكية لحسابات غير مؤسسية والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	التوجه العام نحو الحسابات الشخصية
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة وجود تعديلات بنظم المعلومات المتبناة بالشركة والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	التغير في نظام المعلومات
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة وجود دعاوي قضائية عمالية بالشركة ومفصح عنها بالتقارير السردية والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	التعسف الاداري
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة وجود تغيير جوهرى بمجلس الإدارة والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	دوران الادارة

الدرجة المعيارية	بنود المخاطر الكامنة بعملية المراجعة
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة تدهور سمعة العميل والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	حالة العميل
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة إفصاح الشركة بالتقارير السردية عن بعض المعاملات التي خضعت للتقدير الشخصي ولا سيما تقدير القيم في ظل الأوضاع الاقتصادية والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	رابعاً: مخاطر على مستوى الحسابات درجة الحكم الشخصي
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة وجود حسابات مركبة ومفصح عنها بالتقارير السردية والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	درجة التعقيد
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة وجود إيرادات أو مصروفات غير معتادة بنشاط الشركة ومفصح عنها بالتقارير السردية والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	المعاملات غير المعتادة
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة إيداء المراجع الخارجي رأي متحفظ عن تواجد بعض الأصول والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	خامساً: مخاطر على مستوى التأكيدات الخطر الجوهري للتواجد
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة وجود الإفصاح بالتقارير السردية عن قيم أصول غير قابلة للمقارنة والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	الخطر الجوهري للتقييم
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة موافقة المراجع الخارجي على وجود الإفصاح بالتقارير السردية عن عمليات تقييم الأصول والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	خطر الرقابة قبل الاختبار
متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة إيداء المراجع الخارجي رأي متحفظ عن عمليات تقييم الأصول والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛	خطر الرقابة بعد الاختبار

Abstract:

The current study aimed to measure the impact of the informational value of key audit matters based on narrative report information on related party transactions for companies listed on the Egyptian Stock Exchange. The theoretical framework of the study dealt with narrative reports from an accounting perspective, and to disclose the main audit matters in light of the relevant standards, assumptions about the treatment of related parties from the perspective of accounting literature, and then derivation of research hypotheses in light of previous literature. The study sample amounted to 92 companies, with a total of 458 observations during the time period from 2017 to 2022. The study reached several results, the most important of which is the presence of a significant inverse effect of disclosing key audit matters based on narrative report information on the inherent risks of the audit, and the presence of a significant positive effect of disclosing key audit matters based on narrative report information on the level of information asymmetry in the financial statements, in addition to There is a significant inverse effect of disclosing key audit matters based on narrative report information on the company's value.

Key Words: Disclosure of key Audit Matters, Related Party Transactions, Narrative Reports.